

360,178 مليون دينار قيمة اتفاقيات تسهيلات مصرفية تم تجديدها للشركات

الميزانيات التقديرية للقطاع المصرفي متفائلة... ونسب النمو مضاعفة عن 2025

10 سنوات الحد الأقصى لآجال سداد للقروض

90% من التسهيلات للقطاع الخاص لدعم الأنشطة التوسعية أو اقتناص فرص تشغيلية

اكتب حازم مصطفى :

بلغت حجم اتفاقيات التسهيلات المصرفية التي تم تجديدها لثلاث شركات مختلفة في يوم واحد نحو 360,178 مليون دينار كويتي، فيما تقدر حجم الاتفاقيات التي تم تمديد آجالها خلال العام الحالي بأكثر من 1.4 مليار دينار كويتي، لآجال زمنية تتراوح بين 3 حتى 10 سنوات في حدها الأقصى.

عشية الإغلاقات الأخيرة للعام المالي 2025 تسارعت وتيرة إبرام اتفاقيات إعادة الهيكلة بمبالغ قياسية وكبيرة، في أبلغ رسالة ثقة تؤكد استمرار النظرة الإيجابية للبنوك تجاه السوق المحلي وما ينتظره من نشاطات على الصعيد الاقتصادي.

تنتقل البنوك من العام الحالي للعام الجديد بتمديد آجال عقود مصرفية تصل بحدها الأقصى إلى 10 سنوات، وبحسبة العلاقة التعاقدية المستمرة، بعض الشركات

تصل آجال عمليات الهيكلة والتجديد والتمديد إلى 15 عاماً تقريباً، وهو ما يعكس في طياته اطمئنان كبير وتفاؤل بخطى الحكومة وإجراءاتها، والتي بات يتلمسها القطاع الخاص وترجمها إجراءاته الممثلة في تسارع وتيرة «تغيير الأنشطة»، وتعديلات النظام الأساسي وإضافة أنشطة، وإجراء تعديلات جذرية، وتعزيز التحالفات والتعاون مع المجاميع وبين الشركات الرائدة تشغيلياً.

مصادر مصرفية كشفت في إجابتها على استفسارات وأسئلة بأن كافة الميزانيات التقديرية السنوية التي تقدمها البنوك للبنك المركزي عن العام المقبل متفائلة، وبمعدلات فارقة قد تكون الأفضل والأعلى نمو في آخر 10 سنوات تقريباً.

وأكدت أنه من المفارقات النادرة وجود إجماع غير مسبوق على رؤية واحدة ومتفائلة بنظرة إيجابية للقطاع بمعدلات تقديرية إيجابية متفاوتة نحو الأعلى، على عكس سنوات سابقة كانت تشهد تحفظات عكسية وتقديرات متحفظة.

وتابعت بأن العام الحالي 2025 كان بمثابة «بروفة» قوية للقطاع المصرفي وللقطاع الخاص، حيث شهد العديد من الاختبارات في عدد من المفاصل خلال العام، والتي شكلت تحدي، لكن السوق اجتازها بنجاح.

يُضاف إلى ما سبق حجم المناقصات الكبيرة والمتنامية التي تم طرحها وترتب عليها طلب تسهيلات كبيرة، حيث أن متوسط حجم نمو الأعمال المصرفية بلغ 10% تقريباً.

أيضاً بحسب المصادر المصرفية، كافة اللقاءات التي تمت مع شركات القطاع الخاص الكبرى والمتوسطة أثبتت أن طلب التسهيلات لدعم أنشطة تشغيلية للشركات، وكذلك تعزيز التوسعات في فرص جديدة ذات كفاءة عالية.

عملياً ووفقاً لقراءة تحركات البنوك نحو الشركات التي من المتوقع أن تلعب دور في المشاريع المستقبلية، هناك تقديرات بأن حجم الطلبات خلال النصف الأول من العام المقبل سيكون ضعف 2025، في ضوء التوقع بإقرار قانون الرهن العقاري.

ملف الضمان الصحي يحرك «عربي» في OTC

عاماً، كما أن زيادة الضمان الصحي الأخيرة إلى 100 دينار، بكتلة تصل إلى 200 مليون دينار، مؤشر على ما قد تستفيد به مستشفيات الضمان، فضلاً عن تحريك ملف الاكتتابات العامة بعد وضع «أم الهيمن» على سكة الطرح العام، ومن المرتقب أن يكون الدور المقبل على «الضمان».

مستثمرون وحملة السهم يعربون عن آمالهم في أن يعالج مجلس الإدارة ملاحظات الجهات الرقابية وإعادة السهم للإدراج مجدداً.

يشهد سهم شركة «عربي القابضة» نشاط في سوق OTC، حيث ارتفع سعر السهم أمس 72.1%، بارتفاع 6 فلوس، حيث أغلق عند 355 فلساً.

بدأ سعر الافتتاح أمس عند 370 فلساً، والأعلى 390 فلساً، في حين أن سعره قبل الوقف كان عند 385 فلساً تقريباً.

هل حرك ملف الضمان الصحي النشاط على السهم؟ خصوصاً وأنه منذ حل الخلاف مع هيئة الاستثمار بشأن مستشفيات الضمان تحركت المياه الراكدة منذ 11

أبرز المشتريات الأجنبية في السوق الأول

شهدت بعض الأسهم في السوق الأول نشاطاً ملحوظاً تمثل في عمليات شراء من الحسابات الأجنبية، ومن أبرز الأسهم:

- سهم بنك وربة: شراء 3.598 مليون سهم.
 - سهم بيت التمويل: شراء 3.695 مليون سهم.
 - سهم «زين»: شراء 1.298 مليون سهم.
- جدير ذكره أن قيمة الاستثمار الأجنبي نمت بوتيرة هادئة بلغت 10 ملايين دينار، حيث أغلقت عند 7.081 مليار دينار.

شركات تعاني في توفير النصاب و«أجيليتي» تأجلت للمرة الثانية مطالب بسرعة معالجة ملف التأجيلات لمعالجة تأخير توزيعات الأرباح

الثانية على التوالي نموذج، ما يجعلها تحدٍ عمومية أخرى تحتاج إلى شهر تقريباً حتى تنعقد. الملف الثاني ضمان سرعة التوزيعات بعد تجارب سلبية لبعض الشركات تخطت الشهرين وأكثر حتى يحصل المساهم على الأرباح.

أجل توزيعات الأرباح، خصوصاً المنحة التي تتطلب تعديلات في النظام الأساسي. الملف يحتاج ضبط، مراعاة لسرعة إنجاز أعمال الشركات وعدم تعطيل بعض الاستحقاقات، وعمومية «أجيليتي» التي لم يتوافر لها نصاب قانوني للجولة

مع دخول موسم الجمعيات العمومية برزت بعض المطالب مجدداً بضرورة معالجة ملف التأجيلات لعدم اكتمال النصاب، ليتم عقدها بعد ساعتين، حيث أن نسبة الحضور عادة ما تكون نفسها في الجولة الثانية. عدم الانعقاد يؤثر على تمديد

البورصة... تراجع المؤشرات وزيادة القيمة 25.4%

تجاهل للعوامل الإيجابية وتأجيل التفاعل للعام الجديد

ميول لرفع الكاش والتضحية
بجزء من الأرباح مقابل شراء
شديد الانتقائية

119.2 مليون دينار خسائر
والقيمة الرأس مالية
تسجل 53.7 مليار

كتب محمود محمد:

في الوقت الذي سجلت فيه مؤشرات السوق هدوءً وتراجعات متباعدة، نمت مستويات القيمة المتداولة أمس بنسبة 25.4%، وهو المؤشر الأكثر تميزاً في مسيرة البورصة من بداية العام الحالي 2025، حيث تعتبر مستويات السيولة هي المعيار والمؤشر الأكثر طمأنة للمراقبين، خصوصاً من أصحاب النظرة الاستثمارية المتوسطة وطويلة الأجل.

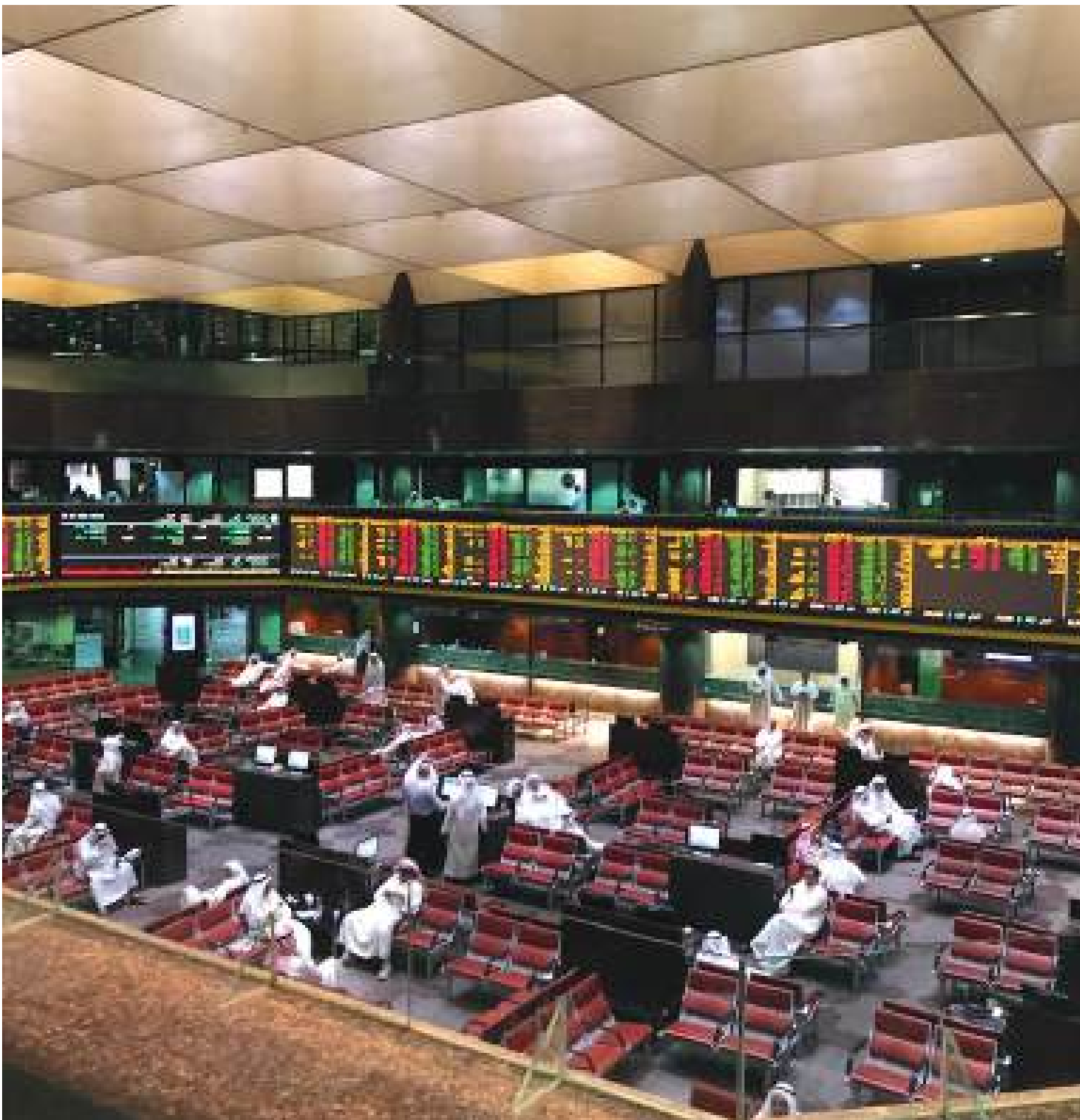
أمس جاءت جلسة اليوم الثاني في الأسبوع القصير في ختام العام الحالي ضمن التوقعات، عمليات بيع واسعة قابلها حالات شراء شديدة الانتقائية من العروض بمستويات متباينة ومختلفة، ضمن موجات التجميع على مستويات سعرية مختلفة للوصول إلى متوسط سعري منخفض يعظم العائد.

لكن برزت بعض القرارات البيعية التي تستهدف، من سياق وآلية التنفيذ، الاستعداد للتخارج ولو بالتخلي عن جزء من الهامش الربحي، وذلك من أجل رفع منسوب الكاش.

لكن أبرز ما يميز السوق خلال الجلسات الأخيرة من العام هو استمرار الرغبة في الاستثمار. عمليات البيع لأهداف مختلفة تعتمد على نظرة كل مستثمر، يوازيها موجة شراء واسعة من المطلعين عند أسعار ومستويات سعرية مرتفعة، سواء على الصعيد المؤسسي أو الفردي، حيث يعاد توظيف أي فائض أو سيولة زائدة عن الحاجة في أسهم المجاميع ذاتها.

من أبرز عوامل الدعم الإيجابية التي شهدتها السوق في مرحلة الهدوء هي استمرارية العقود والمناقصات من الداخل والخارج، ونمو طلب التمويل، وعمليات سداد كبيرة للالتزامات عكست كفاءة الشركات في التزاماتها تجاه الممولين، سواء بنوك أو مكنتيين في سندات وصكوك.

وفقاً لتقديرات استثمارية هناك على الأقل نحو ثلاثة أحداث كبرى إيجابية سيشهدها الربع الأول من 2026، تتمثل في خطوة إيجابية لملف الدمج بين "وربة والخليج"، واكتتاب أم "الهيمان"، ودخول مشروعات تنموية ضخمة حيز التنفيذ وأخرى نطاق الطرح وثالثة التشغيل، فضلاً عن موسم توزيعات الأرباح التي يستقبل السوق جزء منها عبر إعادة تدويرها في بعض الفرص. أمس خسر السوق 119.2 مليون دينار كويتي، واستقرت القيمة السوقية عند 53.736 مليار دينار. وارتفعت كمية الأسهم المتداولة 18.3%، وقيمة السيولة المتداولة 25.4%، حيث بلغت 52.912 مليون



وأثر على الجلسة تراجع 10 قطاعات على رأسها التكنولوجيا بواقع 1.48%، بينما ارتفع قطاعا الرعاية الصحية والخدمات المالية بـ 4.43% و 0.09% على التوالي، واستقر قطاع منافع.

شهدت التعاملات تراجع سعر 82 سهماً في مقدمتها «أصول» بـ 6.49%، وارتفع سعر 33 سهماً في صدارتها «التقدم» بواقع 11.30%، عقب قيامها بتجديد وتخفيض تسهيلات مصرفية مع بنك محلي، واستقر سعر 16 سهماً.

وتقدم سهم «إيفا» المرتفع 0.86% نشاط التداولات بحجم بلغ 12.36 مليون سهم وسيولة بقيمة 5.78 مليون دينار.

دينار، ونمت الصفقات 8.6%. تراجعت أمس أسهم 82 شركة، وارتفعت 34 شركة، واستقرت 16، فيما شمل التداول 132 شركة.

وأغلقت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت تعاملات أمس على تراجع جماعي، وسط انخفاض لـ 10 قطاعات. انخفض مؤشر السوق الأول للعام بـ 0.25% و 0.22% على التوالي، كما تراجع مؤشر السوق الرئيسي 0.06%، ونزل «الرئيسي 50» بـ 0.44% عن مستوى الأحد الماضي.

وسجلت البورصة تداولات بقيمة 52.91 مليون دينار، وزعت على 182.88 مليون سهم، بتنفيذ 12.78 ألف صفقة.

إفصاحات البورصة

«جي إف إتش»

تشتري 7.24 مليون
سهم خزينة

أعلنت مجموعة جي إف إتش المالية للمساهمين والأسواق شراء 7.24 مليون سهم من أسهمها (أسهم خزينة).

وأوضحت المجموعة أن عدد أسهم الخزينة ارتفع بعد عملية الشراء من 301.74 مليون سهم بما يعادل 7.873 % من الأسهم الصادرة، إلى 308.98 مليون سهم بما يعادل 8.062 % من الأسهم الصادرة؛ وذلك حتى تاريخ 28 ديسمبر 2025.

وذكرت «جي إف إتش» أن نسبة الأسهم المشتراة في تلك العملية مثلت 0.189 % من رأس المال المُصدر، وبلغ متوسط سعر الشراء 0.622 دولار أمريكي، فيما بلغ عدد الأسهم المتبقية للشراء 74.28 مليون سهم.

«الدولية» تخفض

حصتها في

«عقارات الكويت»

كشف تقرير بورصة الكويت للتغير في الإفصاح، الاثنين، وجود تغير في هيكل ملكية شركة مدرجة.

تمثل التغير في انخفاض حصة الشركة الدولية الكويتية للاستثمار القابضة المباشرة وغير المباشرة في شركة عقارات الكويت من 14.468 % إلى 13.861 %.

يذكر أن رأس مال «عقارات الكويت» يبلغ 122.41 مليون دينار، موزعة على 1.22 مليار سهم مُصدر، وتمتلك مجموعة شركة مد البحر القابضة 12.51 % في الشركة.

«زين» تخسر حكم

استئناف بقيمة

23.948 مليون دينار

أعلنت شركة مجموعة زين عن صدور حكم استئناف لمصلحة «المالية»، بشأن ضريبة دعم العملة الوطنية، حيث أيدت «الاستئناف» المطالبة، وألزمت الشركة بسداد تعويض بقيمة 10 آلاف دينار.

وأوضحت الشركة أنها ستقوم بالظعن أمام محكمة التمييز وهي آخر جولة قضائية، حيث ستكون جلسة «التمييز» في 18 فبراير العام المقبل 2026.

هيئة أسواق المال تطلق خدمات
جديدة عبر بوابتها الإلكترونية

تاريخه.

وتتابع هيئة أسواق المال عملية تطوير خدماتها الإلكترونية في سبيل إطلاق وتفعيل كافة الخدمات الجديدة المتعلقة بأنظمة الاستثمار الجماعي.

وختاماً، فإن هيئة أسواق المال تود التأكيد على حرصها المتواصل لتبنيها أفضل الممارسات في شتى المجالات وإنفاذ رؤيتها المتوافقة مع التوجهات الحكومية بشأن رفع كفاءة الأعمال بما يساعد على تحسين بيئة الأعمال المحلية بصورة عامة والمساهمة في تحقيق التوجهات الاستراتيجية التنموية للدولة.

كما أطلقت الهيئة نموذج تقرير نتائج تسويق وحدات نظام استثمار جماعي مؤسس خارج دولة الكويت، وبذلك يكون للأشخاص المرخص لهم الحاصلين على رخصة تسويق نظام استثمار جماعي مؤسس خارج دولة الكويت تقديم هذه التقارير إلكترونياً ضمن ذات المواعيد المحددة لذلك باللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما.

وعليه، سوف يتم وقف استلام النماذج المبينة أعلاه عن طريق المراسلات الاعتيادية والتحول إلى الاستلام عن طريق بوابة الهيئة الإلكترونية وذلك اعتباراً من

أعلنت هيئة أسواق المال عن إطلاق خدمات جديدة عبر موقعها الإلكتروني في الصفحة المخصصة لبوابة الهيئة الإلكترونية بعض الخدمات المتعلقة بأنظمة الاستثمار الجماعي وهي كالتالي:

- نموذج طلب تأسيس صندوق محلي
- نموذج طلب تأسيس نظام استثمار جماعي

تعاقد

وبذلك يكون للأشخاص المرخص لهم بمزاولة نشاط مدير نظام استثمار جماعي القدرة على التقدم بطلبات التأسيس إلكترونياً عبر البوابة الإلكترونية مع ارفاق المستندات المؤيدة للطلب.

إفصاحات البورصة

«الكويتية للوساطة» تحصل على ترخيص وسيط مؤهل

كما جاء نفاذاً للمادة الثانية من القرار المذكور التي تقضي بترخيص الشركة بعد استكمالها لمتطلبات الهيئة، ويكون ذلك بتعديل نشاط الترخيص القائم بإلغاء نشاط وسيط أوراق مالية مسجل في بورصة الأوراق المالية، وإضافة نشاط وسيط أوراق مالية مؤهل مسجل في بورصة الأوراق المالية.

وجاء ذلك استناداً للقرار رقم (117) لسنة 2025 بشأن طلب الترخيص المقدم من الشركة الكويتية للوساطة المالية لمزاولة أنشطة أوراق مالية وفقاً للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما والصادر بتاريخ 6 يوليو 2025.

أصدرت هيئة أسواق المال ترخيص أنشطة أوراق مالية للشركة الكويتية للوساطة المالية لنشاط وسيط أوراق مالية مؤهل مسجل في بورصة الأوراق المالية. وكشفت الهيئة أن ذلك اعتباراً من تاريخ 28 ديسمبر 2025.



«امتيازات»: إتمام نقل ملكية شركة تابعة

أعلنت شركة الامتيازات الخليجية القابضة الاثنين، الانتهاء من نقل ملكية شركة مملوكة وتابعة لها.

وأوضحت «امتيازات» أنه تم نقل ملكية شركة البناء أكسبو للتجارة العامة والمقاولات - شركة الشخص الواحد إلى شركة أغذية للتجارة العامة والمقاولات التابعة والمملوكة بالكامل لـ «امتيازات».

وقالت الشركة إنه لا يوجد أثر على المركز المالي. يُشار إلى أن الشركة أعلنت في 23 ديسمبر 2025 موافقة مجلس إدارتها على نقل ملكية الشركة التابعة والمملوكة لها البناء أكسبو للتجارة العامة والمقاولات إلى شركة أغذية للتجارة العامة والمقاولات التابعة والمملوكة بالكامل لـ «امتيازات».

تابعة لـ «الصناعات

الوطنية» توقع أمراً تغييرياً

بقيمة 4.7 مليون دينار

وقعت شركة سكومي أويل تولز ميد إيست التابعة لشركة الصناعات الوطنية أمر تغييرى بتمديد فترة تنفيذ عقد مع شركة نفط الكويت؛ لينتهي في 9 يوليو/تموز 2026، بدلاً من 9 يناير المقبل.

وأشارت «الصناعات الوطنية» إلى أن العقد يتعلق بتقديم خدمات منتجات الحفر والهندسة الخاصة بحفر الآبار التطويرية، وتمت زيادة قيمة العقد لتمديد فترة الأعمال بـ 4.74 مليون دينار.

وتوقعت أن ينعكس الأثر المالي الناتج عن تمديد فترة العقد وزيادة القيمة على البيانات المالية السنوية؛ وذلك بحسب توقيت تنفيذ الأعمال.

يُذكر أن «سكومي أويل» وقعت أيضاً في الشهر الحالي أمراً تغييرياً مع شركة نفط الكويت؛ لتقديم خدمات منتجات الحفر والهندسة الخاصة بحفر الآبار العميقة بـ 2.80 مليون دينار.

«التجارية» تجدد تسهيلات

بقيمة 142.06 مليون دينار

مليون دينار، وتجديد حدود تسهيلات ائتمانية نقدية قصيرة الأجل بـ 24 مليون دينار، وتجديد حد تسهيلات ائتمانية غير نقدية بـ 100 ألف دينار.

ونوهت «التجارية العقارية» بأن الأثر المالي للتسهيلات الائتمانية يتحدد بناءً على الجزء المستخدم منها.

أعلنت شركة التجارية العقارية توقيع التجديد السنوي لعقد تسهيلات ائتمانية بقيمة 142.06 مليون دينار مع أحد البنوك المحلية الإسلامية.

وأشارت الشركة إلى أن العقد يتضمن 3 بنود بينها استمرار حدود التسهيلات الائتمانية النقدية الحالية طويلة الأجل بقيمة 117.96

إفصاحات البورصة

«استئناف» لصالح «عمار» في دعوى عدم نفاذ تصرف بشأن عقار السالمية

المدعى عليها الأولى إلى المدعى عليها الثانية والمسجل لدى التسجيل العقاري بالوثيقة رقم 5557/2019 في العقار الكائن بمنطقة السالمية قطعة 37 قسيمة 2 مخطط رقم م / 21333 وألزم المدعى عليهما الأولى والثانية بالمصروفات ومبلغ 100 دينار مقابل أتعاب المحاماة الفعلية. وكشفت أنه لا يمكن تحديد الأثر المالي على الشركة حالياً إلا عند تنفيذ الأحكام. وارتفعت أرباح «عمار» بنسبة 306% سنوياً في الربع الثالث من عام 2025؛ عند 271.89 ألف دينار، مقابل 66.94 ألف دينار أرباح الربع الثالث من العام السابق.

وفي موضوع الاستئناف الثاني بتعديل الحكم المستأنف جزئياً ليكون بعدم نفاذ عقد بيع عقار التداعي الكائن بمنطقة السالمية قطعه 37 قسيمة 2 مخطط رقم م / 12333 المسجل لدى إدارة التسجيل العقاري بالوثيقة رقم 5557 / 2019 بتاريخ 20 مايو 2019 وما يترتب على ذلك من آثار بإعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل هذا البيع. يأتي ذلك إلى جانب محو وشطب تسجيل الوثيقة رقم 5557 المؤرخة 20 مايو 2019 واعتباره كأن لم يكن وألزم المستأنف ضدها الأولى المصروفات و100 دينار مقابل أتعاب المحاماة الفعلية. وقى حكم أول درجة بعدم نفاذ عقد البيع الصادر من

أعلنت شركة عمار للتمويل والإجارة صدور حكم استئناف لصالحها في دعوى عدم نفاذ تصرف ضد شركة المجموعة الدولية للمشاريع العقارية، وشركة جروفاست العقارية ووكيل وزارة العدل لشؤون التسجيل العقاري والتوثيق بصفته. قضى الحكم بعدم جواز نظر الاستئناف لسابقه الفصل فيه، وألزم المستأنفة المصروفات و100 دينار مقابل أتعاب المحاماة الفعلية. يُشار إلى أن حكم الاستئناف الصادر في 25 يونيو الماضي قضى بقبول الاستئنافين شكلاً ورفض الاستئناف الثاني موضوعاً وألزم المستأنفة بمصروفات و100 دينار مقابل أتعاب المحاماة الفعلية.



«الفنادق الكويتية»

هيكلية تسهيلات بقيمة

3.7 مليون دينار

أعلنت شركة الفنادق الكويتية توقيعها ملحق عقد لاتفاقية حدود ائتمانية مع أحد البنوك الإسلامية. وأوضحت الشركة أن ذلك لزيادة حد خطابات الضمان المتنوعة إلى 3.7 مليون دينار كويتي، مع بقاء كافة الشروط والحدود السابقة كما هي. وقالت «الفنادق الكويتية» إنه لا يوجد أثر مالي حالياً. وكانت «الفنادق» قد سجلت ربحاً بقيمة 941.85 ألف دينار أول 9 أشهر من عام 2025، بزيادة 17.29% على مستواه للفترة ذاتها من العام المنصرم البالغ 803.01 ألف دينار.

«المباني»: توقيع اتفاقية

تسهيلات بقيمة 104.85

مليون دينار

أعلنت شركة المباني توقيعها اتفاقية تسهيلات تمويل إسلامي بقيمة 104.85 مليون دينار كويتي. وتأتي اتفاقية التسهيلات لمدة 60 شهراً، من ضمنها 85.85 مليون دينار كويتي تسهيلات تمويلية، و19 مليون دينار كويتي كحد خطابات ضمان (غير نقدي). وكشفت المباني أن ذلك لغرض تسوية تمويل قائم وتوفير السيولة اللازمة للأنشطة الشركة. وكانت «المباني» قد حققت ربحاً خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2025 بقيمة 67.47 مليون دينار، بزيادة 37.06% على مستواها للفترة المماثلة من العام السابق البالغ 49.23 مليون دينار.

«التقدم» تجديد

وخفض تسهيلات

بقيمة 109.5 مليون

وقعت شركة التقدم التكنولوجي عقد تجديد وتخفيض تسهيلات مصرفية مع أحد البنوك المحلية لتصبح بقيمة 76.24 مليون دينار؛ لتمويل أنشطة الشركة. وذكرت «التقدم» أنها استخدمت 62.07 مليون دينار حتى تاريخه، على أن تنتهي مدة العقد في 1 أكتوبر 2026. كما وقعت عقداً آخر مع البنك نفسه؛ لتجديد وتخفيض تسهيلات مصرفية لتصبح بقيمة 33.33 مليون دينار؛ بغرض تمويل أحد مشاريع الشركة، علماً بأنها استخدمت 32.09 مليون دينار حتى تاريخه، على أن تنتهي مدة العقد في 1 أكتوبر 2026 أيضاً. وأشارت «التقدم» إلى أن الأثر المالي سوف يظهر في البيانات المالية للشركة طبقاً لما يتم استخدامه من قيمة تلك التسهيلات.

إفصاحات البورصة

سيولة بورصة الكويت حافظت على قوتها
في 2025 رغم زيادات رأس المال لـ 28 شركة

وأظهرت البيانات أن خفض رأس المال شمل 5 شركات، تنتمي إلى قطاعات متعددة، أبرزها الاستثمار، النقل، العقار، والاتصالات.

خفّضت شركة الصفاة للاستثمار رأس مالها من 38.33 مليون دينار كويتي إلى 31.75 مليون دينار، مسجلة تراجعاً بلغت نسبته 17.17%، وهي من أقل نسب الخفض المسجلة خلال العام.

وفي السياق ذاته، قلصت شركة كفيك للاستثمار رأس مالها من 32.25 مليون دينار إلى 24.55 مليون دينار، بانخفاض نسبته 23.88%، بينما خفّضت الإنماء العقارية رأس المال من 45.05 مليون دينار إلى 35.05 مليون دينار، بنسبة تراجع بلغت 22.20%.

وشملت التخفيضات شركة المعدات القابضة التي خفضت رأس مالها من 8 ملايين دينار إلى 2.5 مليون دينار، مسجلة تراجعاً حاداً بنسبة 68.75%.

كما أظهرت البيانات أن شركة حيات للاتصالات "ديجيتس" خفّضت رأس مالها من 9.25 مليون دينار إلى 4.74 مليون دينار، بانخفاض نسبته 48.76%.

خفض رأس المال

واعتمد مجلس إدارة شركة اكتتاب القابضة تقليص رأس المال من 31.86 مليون دينار إلى 8.29 مليون دينار، بنسبة بلغت 73.98% وعقب ذلك موافقة هيئة أسواق المال على القرار، فيما اعتمد مجلس إدارة سنرجي القابضة تخفيض رأس المال من 20 مليون دينار إلى 10 ملايين دينار، بنسبة 50%.

كما اعتمد مجلس إدارة شركة رابطة الكويت والخليج للنقل التوصية بتخفيض رأس المال من 27.75 مليون دينار إلى 9.32 مليون دينار، بنسبة انخفاض بلغت 66.41%، في خطوة تعكس إعادة هيكلة مالية جوهرية، في حين اعتمد مجلس إدارة شركة المساكن الدولية للتطوير العقاري تخفيض رأس المال من 10 ملايين دينار إلى 5 ملايين دينار، بنسبة 50%.

يعكس الاتجاه العام لخفض رؤوس الأموال خلال عام 2025 محاولات الشركات المدرجة معالجة أوضاع مالية ضاغطة، سواء عبر شطب الخسائر المتراكمة أو إعادة هيكلة الميزانيات، وهو إجراء محاسبي لا يعني بالضرورة تراجع الأداء المستقبلي، بقدر ما يعكس سعيًا لتحسين القاعدة الرأسمالية وتعزيز الثقة في المراكز المالية.

دينار إلى 6.66 ملايين دينار، بنسبة زيادة قدرها 10.08%، ورفعت الأولى للتسويق المحلي للوقود رأس مالها من 40.46 مليون دينار إلى 44.5 مليون دينار، بنسبة زيادة بلغت 9.99%. ورفع بيت التمويل الكويتي رأس ماله من 1.71 مليار دينار إلى 1.85 مليار دينار، بنسبة زيادة قدرها 8.91%، كما رفعت إعادة التأمين الكويتية رأس مالها من 28.79 مليون دينار إلى 31.09 مليون دينار، بنسبة زيادة بلغت 7.99%.

وفي السياق ذاته، رفعت مجموعة الخصوصية القابضة رأس مالها من 18.74 مليون دينار إلى 20.05 مليون دينار، بنسبة زيادة بلغت 6.99%، ورفعت الوطنية الدولية القابضة رأس مالها من 23.46 مليون دينار إلى 24.86 مليون دينار، بنسبة زيادة قدرها 5.97%.

كما رفعت الشركة الكويتية لبناء المعامل رأس مالها من 13.01 مليون دينار إلى 13.67 مليون دينار، بنسبة زيادة بلغت 5.07%، ورفعت كل من أرزان المالية للتمويل والاستثمار، والصالحية العقارية، والقابضة المصرية الكويتية، وبنك بوبيان، وبنك الكويت الدولي رؤوس أموالها بنسبة 5% لكل منها.

وسجلت شركة السور لتسويق الوقود زيادة في رأس المال بنسبة 4%، ليرتفع من 40.47 مليون دينار إلى 42.09 مليون دينار، كما رفعت مدينة الأعمال رأس مالها من 57.51 مليون دينار إلى 59.81 مليون دينار، بنسبة مماثلة.

وفي نطاق الزيادات المحدودة، رفعت شركة بيان للاستثمار رأس مالها من 22.9 مليون دينار إلى 23.59 مليون دينار، بنسبة زيادة بلغت 3.01%، ورفعت طفل المستقبل الترفيهية العقارية رأس مالها من 11.62 مليون دينار إلى 11.97 مليون دينار.

كما رفعت شركة العيد للأغذية رأس مالها من 30.33 مليون دينار إلى 31.24 مليون دينار، بنسبة زيادة بلغت 3%، ورفع بنك وربة رأس ماله من 436.72 مليون دينار إلى 449.82 مليون دينار، بنسبة مماثلة.

واختتمت شركة العربية العقارية القائمة بعد أن رفعت رأس مالها من 37.66 مليون دينار إلى 38.6 مليون دينار، بنسبة زيادة بلغت 2.5%.

5 شركات تُخفض رأس مالها

شهدت بورصة الكويت خلال عام 2025 تنفيذ عدد من الشركات المدرجة إجراءات خفض لرؤوس أموالها، وذلك في إطار إعادة هيكلة أوضاعها المالية ومعالجة الخسائر المتراكمة.

شهدت بورصة الكويت خلال عام 2025 تحركات لافتة على صعيد رؤوس أموال 37 شركة مُدرجة، إذ اتجهت بعض الشركات لرفع رؤوس أموالها بنسب متفاوتة، في مقابل لجوء أخرى إلى خفض رأس المال ضمن خطط إعادة الهيكلة.

رفعت نحو 28 شركة مدرجة رؤوس أموالها خلال العام، مقابل 5 شركات خفّضت رؤوس أموالها، و4 توصيات إدارية بالتخفيض، في خطوة تعكس تباين الأوضاع المالية والاستراتيجيات التشغيلية بين الشركات.

يُشار إلى أن الشركات عادة إلى زيادة رأس المال بهدف تمويل التوسعات، أو تعزيز الملاءة المالية، أو دعم خطط النمو والاستثمار، بينما يُستخدم خفض رأس المال كإجراء محاسبي ومالي لمعالجة الخسائر المتراكمة، أو إعادة هيكلة الميزانيات، وتحسين كفاءة القاعدة الرأسمالية، وقد يكون تمهيداً لانطلاقة مالية أكثر استقراراً.

28 شركة زادت رأسمالها

وقامت أحد الشركات بزيادة رأسمالها، من 2.5 مليون دينار إلى 10 ملايين دينار، بنسبة زيادة بلغت 300% لكنها لم تستدعي الزيادة حتى الآن ولا تحتسب ضمن الشركات التي سحبت سيولة من السوق. فيما

جاءت شركة حيات للاتصالات "ديجيتس" في المرتبة الثانية، بعد أن رفعت رأس مالها من 4.74 ملايين دينار إلى 10.74 ملايين دينار، بنسبة زيادة قدرها 126.58%، تلتها أسيكو للصناعات التي رفعت رأس مالها من 33.34 مليون دينار إلى 74 مليون دينار، بنسبة زيادة بلغت 121.96%.

كما رفعت شركة سنام العقارية رأس مالها من 10.5 ملايين دينار إلى 22.5 مليون دينار، بنسبة زيادة بلغت 114.29%، في حين رفعت الأولى للتأمين التكافلي رأس مالها من 10.76 ملايين دينار إلى 16.76 مليون دينار، بنسبة زيادة قدرها 55.76%.

ورفع بنك برقان رأس ماله من 400 مليون دينار إلى 600 مليون دينار، بنسبة زيادة بلغت 50%، كما رفعت مينا العقارية رأس مالها من 13.7 مليون دينار إلى 19 مليون دينار، بنسبة زيادة وصلت إلى 38.69%.

وسجلت شركة أولاد علي الغانم للسيارات زيادة في رأس المال بنسبة 30.02%، ليصعد من 27.75 مليون دينار إلى 36.08 مليون دينار، بينما رفعت عقارات الكويت رأس مالها من 106.45 مليون دينار إلى 122.41 مليون دينار، بنسبة زيادة بلغت 14.99%.

كما رفعت شركة دلقان العقارية رأس مالها من 6.05 ملايين

بورصات خليجية

مؤشر «تاسي» ينهي تعاملاته مرتفعاً 0.7% وصعود جماعي للقطاعات الرئيسية



بين الأسهم السعودية بجلسة الاثنين؛ بواقع 45.98 مليار ريال، يليها «مصرف الراجحي» بواقع 3.6 مليار ريال، ثم «الأهلي» بـ 3.12 مليار ريال. وكانت شركة «سليمان الحبيب» الأعلى انخفاضاً بالقيمة السوقية بنهاية التعاملات؛ بواقع 1.68 مليار ريال، ثم «الأبحاث والإعلام» بتراجع قيمته 360 مليون ريال، و«أسترا الصناعية» بانخفاض 248 مليون ريال. وتصدرت «أرامكو السعودية» قائمة أكبر الشركات المدرجة في «تاسي» بالقيمة السوقية بواقع 5.735 تريليون ريال، يليها «الراجحي» بـ 387.6 مليار ريال، ثم «معادن» بـ 242.85 مليار ريال.

السوق الموازي يرتفع 0.12%

وشهد السوق الموازي ارتفاعاً هامشياً بنهاية جلسة الاثنين ليغلق مؤشر (نمو حد أعلى) مرتفعاً 0.12%؛ بمكاسب بلغت 28.93 نقطة، صعدت به إلى مستوى 23,272.95 نقطة.

بـ 225.16 مليون ريال، وأغلق مرتفعاً 0.94%، وجاء سهم «أرامكو السعودية» في المركز الثاني بقيمة تداول بلغت 117.41 مليون ريال وارتفع السهم 0.81%. وعلى صعيد الأسهم النشطة من حيث الكمية، جاء سهم «أمريكانا» في الصدارة بكمية تداول بلغت 13.76 مليون سهم، وحل سهم «صادرات» ثانياً بـ 9.6 مليون سهم.

القيمة السوقية

حققت الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودية مكاسب سوقية بتعاملات الاثنين بواقع 65.6 مليار ريال، بدعم من ارتفاع القيمة السوقية لـ 202 شركة على رأسها «أرامكو» و«الراجحي» و«الأهلي». وارتفعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في السوق الرئيسي إلى 8.792 تريليون ريال بنهاية جلسة الاثنين، مقابل 8.726 تريليون ريال بنهاية تعاملات الأحد. وسجلت «أرامكو السعودية» أعلى زيادة في القيمة السوقية

أنهى سوق الأسهم السعودية «تداول» جلسة الاثنين بارتفاع ملحوظ؛ ليعاود مكاسبه، في ظل أداء إيجابي لجميع قطاعاته الرئيسية وسط تحسن ملحوظ للسيولة مقارنة بالجلسة السابقة.

وأغلق المؤشر العام للسوق «تاسي» مرتفعاً 0.7% مضيفاً 73 نقطة إلى رصيده، صعد بها إلى مستوى 10,489.65 نقطة ليقترّب من استرداد مستوى 10500 نقطة.

وارتفعت قيم التداول إلى 2.63 مليار ريال، مقابل 2.4 مليار ريال بالجلسة السابقة، وصعدت الكميات إلى 142.16 مليون سهم، مقارنة بـ 136 مليون سهم تم التداول عليها بنهاية جلسة الأحد.

18 قطاعاً تدعم المؤشر

وجاء إغلاق 18 قطاعاً باللون الأخضر، بقيادة 4 قطاعات كبرى تصدرها البنوك بارتفاع نسبته 0.96%، وارتفع قطاع الطاقة 0.8%، وبلغت مكاسب قطاعي المواد الأساسية والاتصالات 0.74% و0.56% على التوالي.

واقتصرت الخسائر على 3 قطاعات، بصدرها قطاع الإعلام والترفيه بنسبة تراجع بلغت 2.62%، تلاه قطاع السلع الرأسمالية بنسبة 1.08% وهبط قطاع الرعاية الصحية 0.73%.

«رؤوم» يتصدر الارتفاعات

وشهدت جلسة الاثنين ارتفاع أسهم 202 شركة عند الإغلاق، مقابل تراجع أسهم 59 شركة، فيما استقرت أسهم 5 شركات، حيث يضم السوق 266 ورقة مالية. وتصدر سهم «رؤوم» مكاسب الأسهم السعودية بتعاملات اليوم بنسبة 9.72%، ليزيد سعر السهم بواقع 6.10 ريال، وينهي الجلسة عند مستوى 68.85 ريال، ليتفاعل السهم إيجاباً مع إعلان الشركة عن شراء مصنع قائم بقيمة 15 مليون ريال. تلاه سهم «سلامة» بارتفاع نسبته 7.28%. وفي المقابل، تصدر سهم «اليمامة للحديد» الأسهم المتراجعة بنسبة 5.51%، لينهي الجلسة عند مستوى 30.50 ريال. وكان المركز الثاني لسهم «أملاك» بنسبة تراجع بلغت 4.06%.

الأسهم الأكثر نشاطاً

وتصدر سهم «الراجحي» نشاط الأسهم من حيث القيمة،

«تداول».. ملكية الأجانب بسوق الأسهم ترتفع 880 مليون دولار خلال أسبوع



وكشف التقرير ارتفاع قيمة الأسهم المملوكة للمستثمرين السعوديين 32.07 مليار ريال، إلى 8.31 تريليون ريال، مقابل 8.28 تريليون ريال بنهاية الأسبوع السابق.

وارتفعت كذلك قيمة الأسهم المملوكة للمستثمرين الخليجيين بواقع 1.83 مليار ريال إلى 73.88 مليار ريال، مقارنة بـ 72.05 مليار ريال بنهاية الأسبوع السابق.

وارتفعت قيمة ملكية المستثمرين الأجانب خلال الأسبوع الماضي إلى 417.38 مليار ريال، مقابل 414.08 مليار ريال بالأسبوع السابق، المنتهي في 18 ديسمبر 2025.

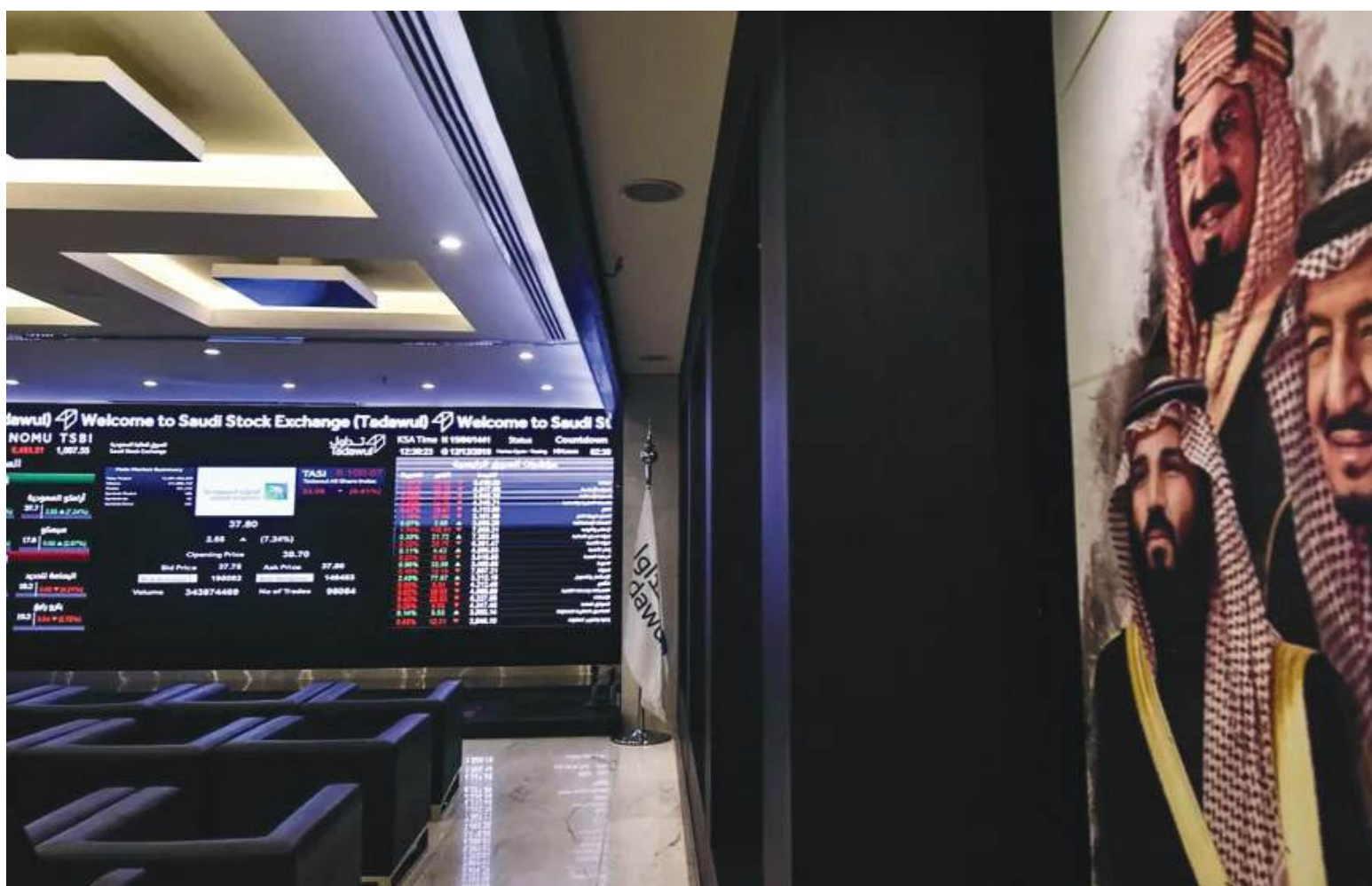
وسجلت قيمة ملكية المستثمرين المؤهلين بالأسهم السعودية ارتفاعاً بلغ 3.94 مليار ريال لتصل إلى 338.55 مليار ريال، مقارنة بـ 334.61 مليار ريال للأسبوع السابق.

ارتفعت قيمة الأسهم المملوكة للأجانب بسوق الأسهم السعودية «تداول»، خلال الأسبوع الماضي المنتهي بتاريخ 25 ديسمبر 2025، مقارنة بالأسبوع السابق؛ بدعم من المستثمرين المؤهلين.

وكشف التقرير الأسبوعي لـ «تداول»، ارتفاع قيمة ملكية الأجانب بالأسهم السعودية بواقع 3.29 مليار ريال؛ بما يعادل 880 مليون دولار.

بورصات خليجية

الأجانب يسجلون صافي شراء في الأسهم السعودية بـ 609.1 مليون ريال في أسبوع



شهدت التعاملات الأسبوعية للمستثمرين في سوق الأسهم السعودية تسجيل المستثمرين الأجانب والخليجيين صافي شراء خلال تعاملات الأسبوع الماضي، المنتهي يوم 25 ديسمبر 2025م، مقابل صافي بيع للمستثمرين السعوديين بضغط من تعاملات المؤسسات.

وسجل الأجانب والخليجيون صافي شراء في السوق السعودي بواقع 609.17 مليون ريال و148.99 مليون ريال على التوالي في الأسبوع الماضي، مقابل صافي بيع للمستثمرين السعوديين بقيمة 758.15 مليون ريال، بحسب بيانات التقرير الأسبوعي الصادر عن تداول السعودية.

وقام الأجانب بتنفيذ عمليات شراء في السوق الرئيسية بقيمة 4.76 مليار ريال، تشكل 34.32% من مجمل المشتريات الأسبوعية، مقابل عمليات بيع إجمالية بقيمة 4.15 مليار ريال، تمثل 29.92% من المبيعات الأسبوعية في السوق.

واتجهت جميع فئات الأجانب للشراء في الأسبوع الماضي؛ على رأسها المستثمرين المؤهلين الذين سجلوا صافي شراء بقيمة 569.06 مليون ريال، والمستثمرين المقيمين بصافي شراء 25.24 مليون ريال، ثم المحافظ المدارة بـ 11.4 مليون ريال، واتفاقيات المبادلة بـ 3.46 مليون ريال.

وبالمثل، غلب الشراء على تعاملات الخليجيين في سوق الأسهم السعودية بإجمالي 373.94 مليون ريال خلال تعاملات الأسبوع الماضي، مقابل مبيعات إجمالية بلغت 224.95 مليون ريال.

وفي المقابل، نفذ المستثمرون السعوديون عمليات شراء بقيمة 8.73 مليار ريال، تمثل 62.99% من إجمالي المشتريات في السوق الأسبوع الماضي، مقابل عمليات بيع بواقع 9.49

مبيعات بـ 2.58 مليار ريال.

فيما، سجل الأفراد صافي شراء بقيمة 36.96 مليون ريال؛ نتيجة عمليات شراء إجمالية بواقع 6.946 مليار ريال، مقارنة مع مبيعات بواقع 6.909 مليار ريال.

مليار ريال، تعادل 68.46% من عمليات البيع.

وضغطت المؤسسات على تعاملات السعوديين الأسبوع الماضي؛ بتسجيلهم صافي بيع بقيمة 795.12 مليون ريال؛ نتيجة فارق مشتريات إجمالية بقيمة 1.78 مليار ريال، مقابل

أسواق الإمارات خلال 2025: 4 إدراجات نوعية بعوائد بلغت 4.15 مليارات درهم



شهدت أسواق المال في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2025 مرحلة انتقالية في حركة إدراج الشركات والاككتابات العامة، حيث اتسمت هذه الفترة بتركيز المستثمرين على جودة الشركات المطروحة وتوقيت الإدراج المناسب، وذلك مقارنة بالزخم الكبير والنشاط الاستثنائي الذي شهده عام 2024.

وتظهر البيانات المعلنة، أن إجمالي المبالغ المجموعة في الإمارات تراجع من نحو 22.7 مليار درهم في عام 2024 إلى حوالي 4.15 مليار درهم في عام 2025، كما انخفض عدد الشركات الرئيسية من 7 شركات كبرى إلى 3 شركات رئيسية بالإضافة إلى إدراج واحد، وتحول حال السوق من الإقبال القياسي إلى مرحلة من الحذر والاهتمام بدقة التسعير.

وسجلت الإمارات انخفاضاً في حجم المبالغ المالية التي جمعتها الشركات من طرح أسهمها، حيث بلغت الحصيلة حوالي مليار دولار في 2025 مقابل نحو 6 مليارات دولار في عام 2024، ويعود ذلك لتوجه السيولة نحو الاكتتابات الضخمة في المنطقة أو نحو أدوات الدخل الثابت.

وقد توزعت إدراجات عام 2025 بين «دبي ريزيدنشال ريت» الذي جمع 2.145 مليار درهم بهدف الاستثمار العقاري المدر للدخل، وشركة «أليك» التي جمعت 1.400 مليار درهم للتوسع في قطاع الإنشاءات، وشركة «ألفا داتا» بجمع 600 مليون درهم لتعزيز حضورها التقني، بالإضافة إلى شركة «أوراسكوم للإنشاء» التي أدرجت أسهمها في سوق أبوظبي لتعزيز التداول دون طرح مبالغ جديدة.

وقادت المؤسسات المصرفية الكبرى، وفي مقدمتها بنك أبوظبي الأول وبنك دبي الإسلامي والإمارات دبي الوطني وإتش إس بي سي، عمليات إدارة وتنسيق طروحات عام 2025، حيث اعتمدت سياسات تسعير دقيقة توازن بين جاذبية السهم للمستثمر وحقوق المصدرين. وظهر أثر هذه

وأيضاً، شهد عام 2025 نشاطاً كبيراً في إصدارات السندات والصكوك التي تجاوزت قيمتها 90 مليار دولار، مما جذب سيولة كبيرة نحو العوائد المضمونة.

كما برز توجه المجموعات العائلية نحو فصل شركات تابعة لها وإدراجها جزئياً لرفع مستوى الحوكمة وضمان الاستدامة، في حين سجل «سوق النمو» في أبوظبي إدراج 4 شركات تكنولوجيا متخصصة في الذكاء الاصطناعي، مما ساهم في دعم الشركات الناشئة وتنويع الفرص الاستثمارية المتاحة.

وتتجه الأنظار نحو عام 2026 مع توقعات بنوك الاستثمار بعودة الزخم، حيث يُستهدف إدراج ما بين 5 إلى 7 شركات جديدة بعوائد متوقعة تتراوح بين 10 إلى 15 مليار درهم إماراتي.

وتعد قطاعات التكنولوجيا واللوجستيات والرعاية الصحية هي الأبرز للشرح، مدعومة بمحفزات أساسية تشمل تراجع الفائدة البنكية المتوقع وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو السوق الإماراتي.

السياسات في مستويات الإقبال القياسية؛ فقد تصدرت شركة «ألفا داتا» المشهد بنسبة تغطية استثنائية بلغت 25 مرة ضعف المعروض، مدفوعة بريادتها في قطاع التحول الرقمي، تلتها شركة «أليك» للإنشاءات التي شهدت طلباً مؤسسياً قوياً فاق المعروض بـ 15 مرة، بينما سجل صندوق «دبي ريزيدنشال ريت» تغطية بلغت 12 مرة، مستفيداً من الطفرة الكبيرة في عوائد الإيجارات السكنية بدبي.

أثبتت الأسواق الإماراتية قدرتها المستمرة على استقطاب رؤوس الأموال العابرة للحدود، حيث شكل المستثمرون الدوليون والمؤسسات الأجنبية حوالي 30% من إجمالي طلبات الاكتتاب، بينما ساهمت المؤسسات المحلية والأفراد بالنسبة الأكبر التي بلغت 70%.

هذا التوزيع الجغرافي يعكس ثقة الصناديق العالمية في الاقتصاد المحلي كوجهة آمنة للاستثمار الأجنبي المباشر، لا سيما في قطاعات التكنولوجيا المتقدمة وصناديق الاستثمار العقاري المدرة للدخل.

بورصات خليجية

بورصة البحرين تتراجع بنسبة 0.16%

أنهت بورصة البحرين تعاملات جلسة الاثنين، على تراجع بضغط قطاع المال. ومع ختام تعاملات الأمس، انخفض المؤشر العام بنسبة 0.16% إلى مستوى 2065 نقطة، وسط تعاملات بحجم 1.68 مليون سهم بقيمة 442.83 ألف دينار، توزعت على 71 صفقة.

وتصدر الأسهم الأكثر انخفاضاً سهم بنك البحرين والكويت بـ 1.92%، تلاه بنك البحرين الوطني بـ 1.18%، وسهم بنك السلام بـ 0.44%.

وتصدر الأسهم الأكثر نشاطاً سهم مجموعة جي إف إتش المالية بتداول 1.05 مليون سهم بسعر 0.626 دولار للسهم، تلاه سهم بنك السلام بتداول 151.72 ألف سهم بسعر 0.224 دينار للسهم.

بورصة قطر ترتفع 0.32% بواقع 34.8 نقطة

أغلقت بورصة قطر تعاملات الاثنين مرتفعة؛ بدعم صعود 3 قطاعات في مقدمتها البنوك.

ارتفع المؤشر العام بنسبة 0.32% ليصل إلى النقطة 10798.14، رابحاً 34.87 نقطة عن مستوى الأحد الماضي.

ودعم جلسة الاثنين ارتفاع 3 قطاعات في مقدمتها البنوك والخدمات المالية بـ 0.78%، بينما تراجع 4 قطاعات على رأسها التأمين بـ 1%.

ارتفعت السيولة إلى 275.16 مليون ريال، مقابل 182.55 مليون ريال الأحد الماضي، وارتفعت أحجام التداول عند 95.37 مليون سهم، مقارنة بـ 68.86 مليون سهم في الجلسة السابقة، وتم تنفيذ 12.9 ألف صفقة، مقابل 7.98 ألف صفقة الأحد.

ومن بين 51 سهماً نشطاً، تقدم سهم «قامكو» ارتفاعات الأسهم البالغة 24 سهماً بـ 2.65%، بينما تراجع 27 سهماً على رأسها «قطر وعمان» بـ 2.57%، فيما استقرت 4 أسهم.

وجاء سهم «قامكو» في مقدمة نشاط الكميات بحجم بلغ 17.29 مليون سهم؛ وتصدر سهم «كيو إن بي» السيولة بقيمة 54.06 مليون ريال.

الأسهم القيادية تقود مؤشر مسقط للتراجع نتيجة جني أرباح



تراجع المؤشر العام لسوق مسقط بنهاية تعاملات الاثنين، بنسبة 0.74%؛ ليغلق عند مستوى 5,896.41 نقطة، فاقداً 44.05 نقطة عن مستوياته بجلسة الأحد.

وتأثر المؤشر العام بتراجع الأسهم القيادية، والأداء السلبي للقطاعات مجتمعة، وتقدمها الخدمات بنسبة 0.59%؛ بضغط سهم الغاز الوطنية القيادي المتراجع بنسبة 2.13%، وتراجع الوطنية العمانية للهندسة والاستثمار بنسبة 2.04%.

وحد من تراجع قطاع الخدمات صدارة سهم فنادق الخليج - عمان للرابحين بنسبة 8.22%.

وتراجع مؤشر القطاع المالي بنسبة 0.47%، مع تقدم سهم ظفار للتأمين على المتراجعين بنسبة 8.09%، وبضغط سهم المدينة للاستثمار القابضة القيادي المتراجع بنسبة 2.5%.

وتراجع مؤشر قطاع الصناعة بنسبة 0.2%؛ بضغط سهم ظفار للأغذية والاستثمار القيادي المتراجع بنسبة 3.75%، وتراجع صناعة الكابلات العمانية بنسبة 1.95%.

وتراجع حجم التداولات بنسبة 26.29%، إلى 102.43 مليون ورقة مالية، مقابل 138.97 مليون ورقة مالية بالجلسة السابقة.

وتراجعت قيمة التداولات خلال الجلسة بنسبة 36.87%، لتصل إلى 23.89 مليون ريال، مقارنة بنحو 37.84 مليون ريال جلسة الأحد.

وتصدر سهم بنك صحار الدولي الأسهم النشطة حجماً وقيمة بتداول 35.64 مليون سهم، بقيمة 5.77 مليون ريال.

بورصات عالمية

ارتفاع قياسي للأسهم الأوروبية وقطاعا التكنولوجيا والرعاية الصحية دعماً للسوق

للمرمل، فيما صعد سعر خام برنت القياسي العالمي بواقع 1% إلى 61.27 دولاراً وقد انخفضا بنحو 2% يوم الجمعة. انخفضت العقود الآجلة الأمريكية طفيفاً في التداولات قبيل افتتاح السوق، إذ تراجع مؤشر «ستاندرد أند بورز 500» بنسبة 0.2% وانزلق مؤشر «ناسداك 100» بواقع 0.4% في الساعة 5:30 صباحاً بتوقيت شرق الولايات المتحدة.

ومن المتوقع أن تظل التداولات منخفضة حتى يوم الخميس المقبل، إذ ستغلق الأسواق أبوابها بمناسبة رأس السنة الميلادية. وسينصب تركيز المستثمرين في الأيام القليلة القادمة على بيانات التضخم الأولية لمنطقة اليورو، والتي ستلعب دوراً حاسماً في رسم ملامح قرارات البنك المركزي الأوروبي بشأن أسعار الفائدة في مطلع العام الجديد.

وسينصب الاهتمام خلال أسبوع ١٢ اختصرته العطلات على محضر اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي الأحد المقرر صدوره غدا الثلاثاء.

وخفض البنك المركزي الأميركي أسعار الفائدة في وقت سابق من هذا الشهر، وأشار إلى خفض إضافي واحد فقط العام المقبل، لكن المشاركين في السوق يراهنون على خفضين إضافيين على الأقل، كما يتوقعون أن يميل رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي المقبل إلى تيسير السياسة النقدية.

الخسائر، إذ ارتفع القطاع بنسبة 1.2% بحلول الساعة 10:30 صباحاً بتوقيت لندن (5:30 صباحاً بتوقيت شرق الولايات المتحدة). ويأتي هذا التراجع بعد عام استثنائي للقطاع حقق فيه مكاسب ناهزت 65%، مدفوعاً بزيادة الميزانيات العسكرية والنشاط القوي لعمليات الاستحواذ والاندماج.

ارتفع سهم شركة التكنولوجيا الحيوية الفرنسية «أبيفاكس» بنسبة 3.8% في التداولات الصباحية، لتكون من بين أفضل الشركات أداءً في مؤشر الشركات الكبرى في أوروبا. وقد كانت شركة الأدوية، التي لا تزال في مرحلة التجارب السريرية، محط شائعات الاستحواذ والتفاؤل بشأن آفاق منتجها الرئيسي، علاج التهاب القولون التقرحي.

وصعد سهم شركة التعدين «فريسنيلو» المدرجة في بورصة لندن بنسبة 3.4%. ارتفعت أسعار الأسهم بأكثر من 400% العام الجاري، مما يعكس مكاسب كبيرة في أسعار المعادن النفيسة. تجاوز سعر الفضة 80 دولاراً للأوقية لأول مرة في وقت مبكر من صباح الاثنين قبل تراجعها. وسجلت الفضة 75.34 دولاراً للأوقية في آخر التعاملات. في المقابل، انخفض سعر الذهب بواقع 1.3% إلى 4495 دولاراً للأونصة، فيما تراجع النحاس بنسبة 2.3% إلى 5.71 دولاراً للأونصة.

ارتفع خام النفط الأمريكي بنسبة 1% إلى 57.34 دولاراً

سجلت الأسهم الأوروبية ارتفاعاً قياسياً يوم الاثنين بقيادة الأسهم المرتبطة بالموارد الأساسية مع استئناف التداول بعد عطلة عيد الميلاد.

وارتفع مؤشر ستوكس 600 الأوروبي بنسبة 0.02% فقط إلى 588.71 نقطة بحلول الساعة 08:20 بتوقيت غرينتش، منخفضاً بذلك عن مستوى قياسي بلغ 589.61 نقطة سجله في وقت سابق من الجلسة.

وانخفض مؤشر ١٢د اكس الألماني 0.2%، بينما استقر إلى حد كبير المؤشران فاينانشال تايمز 100 البريطاني وكاك 40 الفرنسي، وضمن مؤشر ستوكس 600، زادت أسهم الشركات المرتبطة بالسلع الأساسية 0.7% مقتفية أثر صعود أسعار المعادن النفيسة، كما قدم قطاعا التكنولوجيا والرعاية الصحية دعماً للسوق وفقاً لوكالة «رويترز».

وشهد قطاع الدفاع الأوروبي تراجعاً حاداً الاثنين، متأثراً بأخبار عن محادثات سلام محتملة في أوكرانيا؛ إذ انخفض سهم شركة «ليوناردو» بواقع 4%، وتراجعت أسهم شركة «رينك» بنسبة 3.1%، فيما انخفضت أسهم شركات «كونغسبيرغ» و«هينسولد» و«راينميثال» و«ساب» بنسب تتراوح بين 2% و3% على التوالي. وانخفض مؤشر «ستوكس يوروب» لقطاع الطيران والدفاع بنسبة 1.6%. وعوّضت شركات التعدين

بورصات عالمية

«نيكاي» الياباني يتراجع تحت ضغط أسهم التكنولوجيا



تأثير توزيعات الأرباح

أشار المحلل سييتشي سوزوكي إلى أن تراجع نيكاي جاء جزئياً مع تداول بعض الأسهم الكبرى بعد توزيع أرباح مرتفع، بما في ذلك سهم «جاپان توباكو» الذي هبط 1.72% و«بريدجستون» المصنعة للإطارات بنسبة 0.83%.

أداء القطاعات المالية

ارتفعت أسهم البنوك بعد أن أظهر ملخص آراء بنك اليابان مناقشات حول ضرورة الاستمرار في رفع أسعار الفائدة بعد زيادة ديسمبر.

حيث صعد سهم مجموعة «ميتسوبيشي يو إف جي المالية» 0.6%، و«سوميتومو ميتسوي المالية» 0.63%، و«ميزوهو

تراجع مؤشر نيكاي الياباني يوم الاثنين بعد يومين من المكاسب، حيث اتبعت أسهم التكنولوجيا أداء وول ستريت الضعيف في نهاية الأسبوع الماضي، وتداولت بعض الأسهم الكبرى دون حق توزيعات الأرباح.

انخفض نيكاي بنسبة 0.5% إلى 50,517.41 نقطة، بينما ارتفع مؤشر توبكس الأوسع نطاقاً 0.04% إلى 3,424.42 نقطة.

وشهدت أسهم شركات الرقائق الإلكترونية الكبرى مثل «أدفانتست» و«طوكيو إلكترون» تراجعاً بنسبة 2.17% و0.9% على التوالي، كما هبط سهم شركة «تي دي كيه» المصنعة للمكونات والأجهزة الإلكترونية 1.3%.

المالية» 0.76%.

وارتفع مؤشر الأسهم القيمة لتوبكس 0.35% بينما انخفض مؤشر الأسهم النمو 0.28%.

تمثل الأسهم ذات العوائد المرتفعة جزءاً من استراتيجيات المستثمرين الأفراد في برنامج Nippon Individual Savings (NISA)، الذي يعفي المستثمرين من دفع ضريبة أرباح رأس المال، ما يدعم الأسهم ذات التوزيعات الأعلى في يناير.

من بين أكثر من 1,600 سهم متداول في السوق الرئيسية لبورصة طوكيو، ارتفعت 55%، وانخفضت 39%، وتداول 3% دون تغيير.

تباين أداء الأسهم الآسيوية في مستهل تعاملات الأسبوع

جاءت هذه التدريبات بعد أن أعربت بكين عن غضبها من مبيعات الأسلحة الأمريكية إلى تايوان وتصريح لرئيسة وزراء اليابان، ساناى تاكايتشي، بأن الجيش الياباني قد يتدخل إذا اتخذت الصين إجراءات ضد الجزيرة.

وانخفض سعر الذهب 0.4% إلى 4,535.50 دولار للأوقية، بينما ارتفعن الفضة 3% إلى 79.87 دولار بعد أن صعدت إلى مستويات قياسية بسبب قيود الإمداد.

وشهدت «وول ستريت» بعد إعادة افتتاح الأسواق يوم الجمعة بعد عطلة عيد الميلاد، تراجع مؤشر «ستاندرد آند بورز 500» أقل من 0.1% إلى 6,929.94، وانخفض مؤشر «داو جونز» الصناعي بأقل من 0.1% إلى 48,710.97، بينما هبط مؤشر «ناسداك» المركب 0.1% إلى 23,593.10.

مع تبقي ثلاثة أيام تداول في 2025، ارتفع مؤشر «ستاندرد آند بورز 500» بنحو 18% العام الجاري، مدعوماً بسياسات تيسيرية وتفاؤل المستثمرين بشأن مستقبل الذكاء الاصطناعي.

تباين أداء الأسهم الآسيوية، الاثنين، بعد جلسة ضعيفة في وول ستريت عقب عطلة عيد الميلاد، رغم تصاعد التوترات حول قضية تايوان.

وارتفع المؤشر القياسي في تايوان بنسبة 0.8%، بينما صعد مؤشر «هانغ سينغ» في هونغ كونغ 0.3% عند 25,887.33 نقطة. وأضاف مؤشر شنغهاي المركب 0.3% إلى 3,975.92.

في اليابان، تراجع مؤشر «نيكي 225» بنسبة 0.2% إلى 50,663.90. وفي كوريا الجنوبية، قفز مؤشر «كوسبي» 1.9% إلى 4,207.36، بينما تراجع مؤشر «إس آند بي/إيه إس إكس 200» في أستراليا 0.3% إلى 8,732.70.

وكان الجيش الصيني قد أعلن إرساله وحدات جوية وبحرية وصاروخية لإجراء تدريبات عسكرية مشتركة حول جزيرة تايوان ذات الحكم الذاتي، التي تعتبرها بكين جزءاً من أراضيها. وقالت تايوان إن قواتها في حالة تأهب ووصفت الحكومة في بكين بأنها أكبر مدمر للسلام.



معدلات و تحقیقات و دستاویزات

ملاحظة: مضاعف السعر المرجحية مضاعف على أساس الأسعار الحالية وصافي الأرباح لفترة التسعة أشهر المالية على 30 سبتمبر 2025. مضاعف السعر لقيمة الخافرة مضاعف على أساس الأسعار الحالية وحقوق المساهمين كما في 30 سبتمبر 2025. العائد الجاري للأهم مضاعف على أساس الأوزونات النقدية لعام 2024 والأسعار الحالية للشركات التي تختلف في سلوكها المالية يتم التعامل معها بشكل منفصل لإجراء أية تعديلات ضرورية بعد إعلان آخر نتائج مالية. NA غير مطابق NM غير قابل للاختساب

اختلال التركيبة السكانية في دول الخليج وأثره الاقتصادي

بقلم - د. محمد غازي المهنا

دكتورة في الرقابة القانونية على هيئة سوق المال

m7md_almuhanha@hotmail



تتميز دول الخليج العربية باحتضانها أعدادًا كبيرة من العمالة الوافدة، لا سيما تلك القادمة من القارة الآسيوية، وهو ما يُعدُّ أمرًا لافتًا في هذا الزمن الذي يشهد فرض بعض الدول، لا سيما الأوروبية، قيودًا على دخول ما يُعرف بالمهاجرين الاقتصاديين. وتعتمد دول الخليج اعتمادًا أساسيًا على العمالة الوافدة، حيث يبلغ عدد العاملين الأجانب في الدول الخليجية حوالي 12 مليون عامل، معظمهم من الدول الآسيوية، ويرتفع هذا العدد بمعدل نمو سنوي يُقدَّر بنحو 5%. وبالتالي، من المتوقع أن يصل العدد إلى 18 مليون عامل خلال عشر سنوات. ويُقدَّر عدد سكان دول الخليج بحوالي 35 مليون نسمة، أي إن العمالة الوافدة ستمثل ما يزيد على 51% من إجمالي السكان في دول مجلس التعاون.

العمل، للحد من الأفكار السلبية التقليدية السائدة في المجتمع، سواء عبر وسائل الإعلام أو المؤسسات التعليمية المختلفة تُعدَّ العمالة الوافدة في دول الخليج «إضافة» من حيث سد النقص في الأيدي العاملة وتنفيذ المشاريع الضخمة، لكنها في المقابل تُعدُّ «نقصًا» من زاوية تحديات التوطين، والضغط على البنية التحتية، والتحويلات المالية، وتأثيرها في التركيبة السكانية. وهذا ما يتطلب تحقيق توازن بين الاستفادة من هذه العمالة ومعالجة آثارها السلبية من خلال سياسات توطین فعّالة وتطوير الكوادر الوطنية.

أوجه الإضافة (الفوائد):

تلبية احتياجات سوق العمل: تسد العمالة الوافدة الفجوة الكبيرة في الأيدي العاملة في مختلف القطاعات، لا سيما في المشاريع التنموية والبنية التحتية.

تحقيق النمو الاقتصادي: تسهم في تنفيذ المشاريع وتدعم النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون، خاصة في ظل قلة أعداد المواطنين في بعض القطاعات.

توفير الكفاءات المتخصصة: تتيح عمالة متخصصة في مجالات فنية وتقنية لا تتوفر محليًا بالقدر الكافي.

أوجه النقصان (التحديات):

الخلل السكاني والتركيبية السكانية: أدت الأعداد الكبيرة للعمالة الوافدة إلى اختلال في التركيبة السكانية في بعض الدول.

التحويلات المالية: تمثل التحويلات النقدية الضخمة للعمالة الوافدة تحديًا اقتصاديًا يؤثر في الدورة المالية المحلية.

الضغط على الخدمات: تزيد من الضغط على الخدمات العامة والبنية التحتية.

تحدي التوطين: تنشأ منافسة بين الوافدين والمواطنين، رغم وجود سياسات حكومية تهدف إلى تقليل نسب العمالة الوافدة وزيادة توظيف المواطنين.

التوازن المطلوب:

تسعى دول الخليج إلى تحقيق توازن من خلال تبني سياسات التوطين لزيادة مشاركة المواطنين في سوق

2002. وقد بلغت التحويلات من السعودية وحدها نحو 63% من إجمالي التحويلات عام 2004، بقيمة تُقدَّر بنحو 19 مليار دولار، بينما بلغت في الإمارات نحو 15%، بقيمة تقارب 4.5 مليارات دولار، وفي باقي دول المجلس 22%، بواقع 6.5 مليارات دولار. هذا فضلًا عن التحويلات غير الرسمية التي بلغت نحو 5.4 مليارات دولار عام 2004. وشكلت هذه التحويلات ما نسبته 8% من الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج. ولم يقتصر الأمر على الآثار المالية المتمثلة في خروج رواتب العمالة من الدورة الاقتصادية لدول الخليج، بل امتد أثرها لتكون أحد العوامل الرئيسة في ظهور مشكلة تُعدُّ من أهم التحديات التي تواجه المنطقة حاليًا، وهي التنافس بين العمالة الوطنية، ولا سيما خريجي الجامعات والمدارس، وذلك نتيجة زيادة النمو السكاني وتزايد العمالة الوافدة المدربة التي تحل محل العمالة الوطنية، في الوقت الذي توقف فيه القطاع الحكومي عن تعيين المزيد من الموظفين بسبب عدم قدرته على سداد رواتبهم، ومعاناته من التضخم الوظيفي.

وفي ضوء هذه الآثار السلبية للعمالة الوافدة، كان لا بد من تبني استراتيجية وطنية تهدف إلى توطین العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة، وذلك من خلال:

- تدريب العمالة الوطنية وإعدادها لسد احتياجات سوق العمل، حيث يُنفق أكثر من بليون دولار سنويًا على برامج التدريب والتأهيل.

- الحد من مدة إقامة العمالة الوافدة، بحيث تكون إقامة مؤقتة لا دائمة، إذ تتراوح في دول الخليج بين أربع وخمس سنوات.

- إعادة تدوير رواتب العمالة الوافدة في دورة الدخل والإنتاج من خلال وضع آليات استثمارية توظف مدخراتهم بما يخدم اقتصاديات دول الخليج ويحقق مصلحة للمودعين الوافدين، عبر إتاحة فرص ادخارية ذات عائد مجز في المصارف الخليجية.

- منح مزيد من الحوافز، كالإعفاءات الضريبية والمزايا الأخرى، لتشجيع القطاع الخاص على توظيف مزيد من الأيدي العاملة الوطنية.

- غرس وتنمية مفاهيم الانتماء والمواطنة وقيم

وعلى الرغم من أن العمالة الوطنية تُعدُّ أول المتضررين من تزايد العمالة الوافدة، فإنها شاركت بشكل أساسي في هذا التزايد، وذلك للأسباب الآتية:

- تركّز العمالة الوطنية في الوظائف الحكومية التي تُعدُّ الأعلى راتبًا والأكثر استقرارًا وراحة، مع العزوف عن غيرها من الوظائف.

- إقبال المواطنين على الدراسة في مجالات لا يحتاجها سوق العمل.

- عزوف المواطنين عن العمل في المهن متدنية المستوى أو منخفضة الراتب، مثل الوظائف الفنية والحرفية والخدمية، في حين تقبل العمالة الوافدة بالعمل في هذه المهن.

- تركّز العمالة الوطنية في المناطق الحضرية الرئيسية ورفضها العمل في مناطق أخرى.

- حاجة العمالة الوطنية إلى التدريب، في مقابل استقدام دول الخليج عمالة وافدة ماهرة.

وبالإضافة إلى تلك العوامل، توجد بيئة محيطة تشجع على زيادة الاعتماد على العمالة الوافدة على حساب العمالة الوطنية، ومن أهم مظاهرها:

- عدم تكافؤ الفرص في العمل بين الرجل والمرأة، رغم زيادة إقبال المرأة الخليجية على التعليم.

- رفض القطاع الخاص توظيف العمالة الوطنية، إذ يعتبر الخريجين غير مؤهلين بسبب مناهج التعليم، فضلًا عن تخوفه من تكاليف تدريب المواطنين، إضافة إلى سهولة الاستغناء عن العمالة الوافدة مقارنة بالعمالة الوطنية.

- عدم رغبة العمالة الوافدة في المواقع المختلفة في تدريب العمالة الوطنية الداخلة حديثًا إلى العمل، خوفًا من أن تحل محلها.

ومع تزايد أعداد الوافدين إلى منطقة الخليج، ظهرت العديد من الآثار السلبية، من أبرزها استنزاف الموارد الاقتصادية للدول من خلال تحويل العمالة الوافدة لرواتبها إلى الخارج، مما يؤثر سلبيًا في ميزان المدفوعات، الذي يشهد زيفًا مستمرًا نتيجة تحويلات العاملين. وقد أدى ذلك إلى انخفاض فائض الحساب الجاري بنسبة كبيرة، حيث بلغت قيمة تحويلات العاملين في دول الخليج نحو 30 مليار دولار عام 2004، مقارنة بنحو 27 مليار دولار عام



عجز مالي وتضخم في الدين العام، كما هو الحال في سلطنة عُمان، حيث بلغ الدين العام نحو 56 مليار دولار، أي ما يقارب 21 مليار ريال عُمانِي، وفي البحرين التي ارتفع فيها الدين العام إلى أكثر من 133% من الناتج المحلي الإجمالي، وفقا لصندوق النقد الدولي عام 2019. ومن المرجح أن تكون هذه الأرقام قد ارتفعت بعد جائحة كورونا.

وعلى مدى أعوام مضت، لم تُسهم جهود المؤسسات الحكومية في دول الخليج في حل مشكلة البطالة بشكل جذري، بل اقتصر في معظمها على حلول مؤقتة زادت من تعقيد الوضع، ليصبح أشبه بـ«كرة ثلج» تكبر مع مرور الوقت ويصعب إيقافها. وبما أن أسباب أزمة البطالة في دول الخليج هي أسباب هيكلية، فإن معالجتها يجب أن تكون هي الأخرى هيكلية.

وعليه، يمكن تقسيم الحلول إلى ثلاث مسارات رئيسية: قصيرة المدى، ومتوسطة المدى، وطويلة المدى، على أن تبدأ الحكومات بتطبيقها بشكل متزامن منذ اللحظة الراهنة، لتفادي تعاضم الأزمة وتعمق آثارها.

تتمثل الحلول قصيرة المدى في الإحلال المباشر، إلى جانب وقف نشاط شركات التوظيف، وتقييد منح تأشيرات العمل الجديدة إلا في حالات الضرورة القصوى. ويُفضّل البدء بالإحلال في القطاع الحكومي، نظراً لسهولة التطبيق وإمكانية حصر الوظائف المستهدفة، وكذلك الحال في القطاع الخاص، الذي ينبغي توجيهه للمساهمة الفاعلة في تقليص الأزمة عبر إعطاء أولوية التوظيف للمواطنين. ورغم أهمية هذه الإجراءات في التخفيف من حدة الأزمة على المدى القريب، فإنها تظل غير كافية على المدى البعيد، ما لم تُرافقها إصلاحات هيكلية شاملة تعالج جذور المشكلة.

ونستخلص مما جاء بالمقالة أن

العمالة الوافدة سلاح ذو حدين؛ فهي ضرورية للتنمية الاقتصادية، إلا أن الاعتماد المفرط عليها يخلق تحديات اجتماعية واقتصادية تتطلب سياسات متوازنة لإدارة أعدادها ونوعيتها، مع التركيز على تطوير الكوادر الوطنية وتوطين الوظائف.

لذلك، وعند احتساب البطالة بين المواطنين، وخصوصاً فئة الشباب، ترتفع النسب بشكل ملحوظ، بما يعكس بصورة أوضح عمق الخلل الهيكلي في المنظومة الاقتصادية وسوق العمل.

وتعكس البيانات الصادرة عن المركز الإحصائي لدول الخليج صدمة حقيقية من حيث حجم الضرر الواقع على المواطنين؛ إذ تشير إلى وجود نحو 22.2 مليون مشغول في دول الخليج حتى أبريل 2020، يشكل المواطنون منهم حوالي 7 ملايين مشغول فقط، في حين يبلغ عدد العمالة الوافدة نحو 15 مليون عامل. ولا تشمل هذه الإحصاءات دولة الإمارات العربية المتحدة، التي تضم ثاني أكبر تجمع للعمالة الوافدة في الخليج، حيث يتجاوز عددهم 8.8 ملايين عامل، أي أكثر من 85% من إجمالي السكان.

وإذا ما أضيفت أعداد العمالة الوافدة في الإمارات إلى بقية دول مجلس التعاون، فإن الإجمالي يصل إلى نحو 23.8 مليون وافد، أي ما يزيد على ثلاثة أضعاف عدد المواطنين العاملين في دول الخليج

البطالة الهيكلية

للبطالة أشكال مختلفة، فمنها ما هو مؤقت أو ظرفي، ناتج عن الأزمات المالية أو تراجع النشاط الاقتصادي، ومنها ما هو هيكلي (Structural Unemployment) يرتبط ببنية النظام الاقتصادي. ورغم خطورة النوع الأول، فإن الدول غالباً ما تتعافى منه مع عودة النمو الاقتصادي إلى مستوياته الطبيعية. أما البطالة الهيكلية، فهي بطالة طويلة الأجل، تعود أسبابها إلى اختلالات متجذرة في سوق العمل، ويصعب القضاء عليها دون اللجوء إلى معالجات هيكلية شاملة.

ويمكن القول إن البطالة التي تعاني منها دول الخليج تندرج ضمن هذا النوع الثاني، إذ إن أعداد العاطلين عن العمل في ارتفاع مستمر خلال السنوات الماضية، بغض النظر عن تقلبات أسعار النفط. وتحاول الحكومات التخفيف من حدة الأزمة من خلال التوظيف في القطاعات العسكرية والأمنية وبعض الجهات الحكومية، رغم عدم وجود حاجة فعلية في كثير من الأحيان، وهو ما يؤدي إلى استنزاف الموازنات العامة، وتوجيه الجزء الأكبر منها إلى بند الرواتب. وقد تتفاقم هذه السياسات لتؤدي إلى

العمل، مع الاستفادة من العمالة الوافدة المتخصصة في تنفيذ الخطط التنموية، وذلك وفق ما تشير إليه التقارير الإحصائية والاقتصادية.

كم عدد العمال المهاجرين في الخليج؟

بحسب إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، بلغ عدد العمال المهاجرين الدوليين في الدول العربية عام 2020 نحو 41.4 مليون عامل، وهو ما يمثل حوالي 15% من إجمالي العمال المهاجرين في العالم. وتستضيف دول مجلس التعاون الخليجي وحدها ما يقارب 31 مليون عامل مهاجر يعملون في مختلف القطاعات.

وفي دول الخليج الغنية بالنفط، تصل نسب البطالة بين فئة الشباب إلى مستويات قياسية تُعد من بين الأعلى عالمياً؛ إذ تبلغ نحو 28.7% في السعودية، وحوالي 20% في الكويت وعُمان والبحرين، ونحو 10% في الإمارات. ويجدر الانتباه إلى أن دول الخليج كانت توفر تاريخياً فرص عمل للمواطنين في القطاع الحكومي بأجور مجزية، ضمن جهاز إداري مترهل يعاني من البطالة المقنعة، إلى جانب نمط حياة مدعوم في السكن والكهرباء والمياه. وقد أسهم ذلك في ترسيخ ثقافة استهلاكية غير منتجة، أدت إلى عزوف المواطنين عن العمل في القطاع الخاص، وإضعاف ثقافة العمل والإنتاج لديهم.

في البداية، تبدو نسب البطالة في دول الخليج مضللة ولا يمكن الاعتماد عليها بصورة كاملة، إذ تفتقر إلى الموضوعية، خصوصاً أن الحكومات وحدها المخولة بجمع البيانات واحتساب أعداد الباحثين عن عمل ونسبتهم من إجمالي القوى العاملة. ومن جهة أخرى، يشكل الوافدون أغلبية العمالة في سوق العمل، إذ يزيد عددهم على 20 مليون عامل مقيم بصورة نظامية، ويتم احتسابهم ضمن فئة المشتغلين. ويمثل الوافدون ما لا يقل عن ثلثي إجمالي القوى العاملة في دول مجلس التعاون، وترتفع النسبة إلى 85% و90% في كل من قطر والإمارات.

وتظهر معدلات البطالة من إجمالي السكان منخفضة نسبياً، لأن الغالبية العظمى من القوى العاملة هي من الأجانب، ولأن العامل الوافد الذي لا يعمل لا يحق له البقاء في البلد وفق نظام الكفالة.

نموذج عمل شركات تنظيم المناسبات

بقلم - م. نايف بن عبد الجليل بستكي

الرئيس التنفيذي - شركة اكسبر للاستشارات وإدارة الأعمال



تعاني بعض الشركات من العوائد السلبية للأعمال، بسبب القصر في فهم محور رئيسي من محاور الأعمال لديها. إذ أن تعميم حالة مثالية على الشركة من مبيعات وتدفقات نقدية، قد ينسي إدارتها التنفيذية المخاطر المحيطة حول العمل، والتحوط بشكل جيد. لذلك تقوم شركة اكسبر للاستشارات وإدارة الأعمال في هذا التقرير، بنشر إحدى المنتجات الإدارية المتعلقة بنموذج العمل Business Model، وإسقاط الحالة على شركات تنظيم الأفراح والمناسبات، والتي ظهرت بشكل أوسع في الأسواق، خلال الفترة الأخيرة. وفي هذا النموذج، تسعة محاور ينبغي فهمها وإدراكها بشكل جيد، وذلك نحو بلوغ النجاح المنشود.

القيمة المضافة

أدركت شركات إدارة وتنظيم الأفراح والمناسبات، القيمة المعنوية التي يبحث عنها الجمهور المستهدف، من نجاح للأعراس وتحقيق الفرح والسرور للأسرة وبقية المدعوين. ولذلك تستثمر الشركة كافة مميزاتها النسبية ومصادر الإنتاج لديها، نحو تحقيق تلك القيمة المرجوة. كما أن التميز والتفرد الذي تبحث عنه الشريحة المستهدفة، من ظهور العرس والفعالية بأفضل حال، وأن تكون الأفضل مقارنة بالمحيطين، واستمرار الحديث عن تلك الفاعلية لفترة طويلة، أمر في غاية الأهمية، وهو ما يستوجب الإبداع الدائم، واختيار الجودة العالية، بغض النظر عن التكلفة! كما أن الخوض في عمق هذه التجربة، تمكن شركات تنظيم الأفراح من البحث عن خطوط إنتاج جديدة ذات صلة، مثل توفير الملابس والبشوش، التدريب على رقصات العرضة، السامري، الخماري، وغيرها.

الشريحة المستهدفة

ولذلك كله، فإن مثل تلك الإضافات التي تسعى شركات الأفراح لإطلاقها، تخاطب شريحة المقبلين على سن الزواج، بالإضافة إلى المحيط الأسري الأول المحيط بالعريس أو العروس. وتفهم تلك الشركات أن هؤلاء هم الأطراف المعنية من أصحاب القرار، والذين ستكون لهم الكلمة الأخيرة نحو اختيار المنتج وبالتالي دفع المصاريف. ويمكن اختيار شريحة أضيق من شرائح السوق، باستهداف طبقة اجتماعية معينة، أو منطقة محددة، أو أصحاب دخل شهري واضح، الخ.

قنوات الاتصال

وينبغي بعد معرفة المميزات والجمهور المستهدف، أن تقوم شركات الأفراح باستخدام القنوات التي توصل لأماكن تواجد الزبائن المحتملين. وينبغي على الشركات معرفة أعداد أفراد الأسرة، والتواصل معها بشكل دوري في المناسبات العامة والخاصة، ضمن الوسائل العامة والخاصة، للتأكيد على تواجدها، وأن تكون الشركة في نهاية الأمر الخيار الأول للتعاقد، حتى لو كانت أسعارها

هي الأعلى. وتستثمر الشركات بعقودها المبرمة، من السعي لجذب شريحة أكبر من السوق للأعمال المستقبلية، بتقديم الجودة والكفاءة العالية.

العلاقة بالعملاء

إن ما عرجنا عليه في المحور الثالث - قنوات الاتصال- يستوجب بناء علاقات متينة مع العملاء. وتدرك شركات تنظيم الأفراح، دورها الإعلامي العام في الانتشار، وتحديدًا عبر منصات التواصل الاجتماعي المختلفة المساعدة مثل تيك توك، سناب شات، انستغرام، منصة اكس، وغيرها. كما أن اعتماد تلك الشركات على التصوير، الفيديو، الأصوات، كلها مسرعات نحو إشعار الزبائن بجودة منتجات وخدمات الشركة. بالإضافة إلى أن تزكية الزبائن للشريحة المحيطة من العلاقات الاجتماعية، تختصر الجهود نحو توقيع المزيد من العقود، والتي تستوجب تحقيق رضا العميل أولاً وأخيراً.

مصادر الإنتاج

ولذلك كله، يتعين على شركات تنظيم الأفراح، القيام بتحديد أبرز احتياجاتها من مصادر لازمة لإظهار الحفل بالشكل المُعد له. ومن المصادر التي تحتاج إليها تلك الشركات، أدوات مثل الكاميرات، منصات التواصل الاجتماعي، الديكورات، الأكسسوارات والملابس، الميكروفونات والسماعات، الورد، البخور والعطور، وغيرها. كما نشير إلى أن بعض من تلك المواد، قد تدخل تحت بند العقود الخارجية أو المقاولات، ومن ذلك يجب أن تكون الشركة مسؤولة عن شكل المنتج النهائي أمام الأسرة.

أهم الأعمال

وفي الجزء السادس من أجزاء نموذج عمل شركات تنظيم الأفراح، يتعين فهم أهم الأعمال والأدوار اليومية الشركة بشكل دقيق ومفصل. ويمكن هذا الجزء في كونه محور المنافسة ونطاق العمل الاستراتيجي، الذي ترغب الشركات بالمنافسة من خلاله. فقد تعتمد إحدى الشركات على التصوير وتحميل تلك الفاعليات

في منصات التواصل الاجتماعي، وذلك نحو استقطاب المزيد من الزبائن. في حين قد ترى شركة أخرى، أهمية التواصل والاتصال مع العملاء، من أجل البقاء حاضرين في الأذهان، والمراهنة على استقطاب زبائن جدد من العملاء الحاليين. في حين قد تستهدف شركة ثالثة، قطاع الصحف والمجلات، وسرد أخبار وفاعليات الشركة، للاستحواذ علي تلك الشريحة الخاصة.

الشركاء

لا يمكن لأي عمل تجاري ان ينجح من غير وجود شركاء ومؤسسات لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بأعمال الشركة. ففي حالة شركات إدارة الأفراح، فإن التعاقد مع أحد الخياطين، ومكاتب التصميم والديكور، الصالونات، وغيرها من مؤسسات شريكة، لا تنافس الشركة، إنما تكمل نجاحها. وفي هذا الشأن ينبغي التنويه إلى أهمية وجود بدائل واختيارات متعددة عند الحاجة، بحيث لا تتعطل أعمال الشركة في حال رفع الشركاء للأسعار أو الخروج من الأسواق.

المصاريف

وكل ما جاء في المحاور السبعة السابقة، يتطلب صرف الشركة للمزيد من الأموال مقابل إظهار العمل بالشكل المطلوب. وكغيرها من الأعمال، فقد يكون للشركات بعض الأصول التي تتطلب الاستثمار في رأس المال مثل السماعات، الكاميرات، وغيرها. كما أن للشركة بعض المصروفات الثابتة مثل إيجارات المكتب والمخازن، الرواتب والمكافآت، الدعاية والإعلان، ونحوها. وفي المقابل للشركة مصاريف أخرى متغيرة، تعتمد على وجود أعمال وعقود، مثل الورد، العطور والبخور، الخ.

الإيرادات

ولمواجهة تلك المصروفات - البند الثامن- يتعين أن تكون الإيرادات المجمعة ومصادرها أكبر من التكاليف. وتعتمد شركات تنظيم الأفراح، على بيع الخدمة للعميل مقابل الانتفاع بإخراج العرس بطريقة مثالية. وقد تتنوع خطوط الإنتاج، بحيث تزيد الشركة من إيراداتها، مثل بيع العطور والبخور، الورد والأزهار المستخدمة، الدورات التدريبية، وغيرها.

وختاماً قالت شركة اكسبر للاستشارات وإدارة الأعمال، بأن تكامل تلك البنود التسعة، تحقق القيمة المضافة. كما أن فهم تلك الأركان، يساهم في عمليات إدارة الشركة بشكل جيد، ويساعد على التطوير والإبداع.



©Nayef A. Bastaki©

EXCPR Founder & MD

Consultancy and Business Management Co.

Events Business Model © 398.12.2025

+965 600-EXCPR (600-39277)

info@excpr.com



ضمن اهتمامه بالرياضة في برنامجه للمسؤولية الاجتماعية

البنك الأهلي الكويتي رعى نهائي كأس سمو الأمير لكرة القدم

محمد طالب بهبهاني: الرعاية تأتي ضمن حرصنا على إنجاح الفعاليات المهمة في دولة الكويت



الاتحاد الكويتي لكرة القدم للمساهمة في إنجاح البطولات المتنوعة التي تشهدها دولة الكويت في كل موسم رياضي. وتابع "رعاية المباراة تضاف إلى العديد من الأنشطة التي نشارك فيها على المستوى الرياضي، ومن بينها رعايتنا للنادي العربي لكرة القدم، وتنظيم العديد من البطولات مثل البادل وكرة القدم للصالات، ودعم الفرق في بطولات الشركات المتنوعة، فضلاً عن تقديم الدعم للعديد من الأكاديميات في كل عام". وأكد بهبهاني الحرص على تطوير برنامج المسؤولية الاجتماعية في المستقبل من خلال المشاركة في المزيد من الفعاليات من أجل التفاعل مع الجمهور والتعرف على احتياجاتهم والعمل على تلبيتها وفق أفضل المستويات في القطاع المصرفي على المستوى المحلي.



محمد طالب بهبهاني

رعى البنك الأهلي الكويتي المباراة النهائية لكأس سمو أمير البلاد لكرة القدم التي جمعت بين نادي الكويت والنادي العربي ضمن إطار مسؤوليته الاجتماعية واهتمامه بدعم الرياضة والتزاماً منه بالمساهمة في إنجاح الفعاليات المهمة التي تشهدها دولة الكويت في جميع القطاعات. وأنت الرعاية ضمن الشراكة التي تجمع بين البنك الأهلي الكويتي والاتحاد الكويتي لكرة القدم حرصاً منه على دعم كرة القدم اللعبة الشعبية الأولى في دولة الكويت وحول العالم. وقام البنك بتعريف الجمهور على منتجاته وحلوله المصرفية المتنوعة، وعرض فيديوهات توعوية حول مواضيع حملة لنكن على دراية التوعوية المصرفية، بما يعكس دوره كمؤسسة مصرفية مسؤولة في السوق الكويتي حريصة على تعزيز مكانتها التنافسية على مختلف المستويات.

وبهذه المناسبة، قال محمد طالب بهبهاني مساعد مدير عام في البنك "أنت رعاية المباراة النهائية لبطولة كأس سمو أمير البلاد لكرة القدم، في ظل الاهتمام الكبير بلعبة كرة القدم لدى جميع شرائح المجتمع الكويتي، وضمن اهتمامنا بالرياضة التي نوليها أهمية كبيرة في إطار برنامجنا السنوي للمسؤولية الاجتماعية الذي نتعاون من خلاله مع العديد من الشركاء لإنجاح الأنشطة المتنوعة على مدار العام".

وأضاف "نفخر بالمشاركة في الفعاليات المهمة مثل بطولة كأس سمو أمير البلاد لكرة القدم وغيرها، وقد شاركنا في السنوات الماضية في رعاية العديد من المباريات المهمة، كما سنقوم برعاية المزيد منها في المستقبل ضمن تعاوننا مع

تصميم مواقع الكترونية

مواقع احترافية

بريد الكتروني

دعم فني



www.MadeInKwt.com

[00965] 55550567

في إطار التزامه الراسخ بنشر الوعي المالي وتعزيز الثقة في القطاع المصرفي

الوطني ينظم جلسة توعوية لموظفي شركتي «KNPC» و«KIPIC» حول مكافحة الاحتيال والأمن السيبراني



عبد الوهاب الدعيج:

وأضاف الدعيج: «التطورات في مجال الذكاء الاصطناعي تفرض تحديات جديدة، فهي تتيح للمهاجمين ابتكار أساليب أكثر تعقيداً، لكنها في الوقت نفسه تمنحنا إمكانيات غير مسبوقة في مجال الحماية والتحليل الاستباقي، ونحن نعمل على تمكين شركائنا من الاستفادة من هذه التقنيات بشكل آمن وفعال».

وأشار الدعيج إلى أن الوطني سيواصل دعمه لحملة التوعية المصرفية «لنكن على دراية» التي تهدف إلى تعزيز الثقافة المالية والأمنية لدى مختلف شرائح المجتمع، من خلال تنظيم فعاليات وبرامج تثقيفية تسلط الضوء على مخاطر الاحتيال والتهديدات الرقمية، وتزويد الموظفين والعملاء بالمعلومات والإرشادات التي تساعدهم على حماية بياناتهم والحفاظ على بيئة مصرفية آمنة.

وأكد الدعيج أن العلاقة بين بنك الكويت الوطني وشركة البترول الوطنية نموذجاً للشراكة الاستراتيجية الناجحة التي تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني، وتشهد زخماً متزايداً يعكس التزامنا الراسخ تجاه هذا القطاع الحيوي، حيث يمثل هذا التعاون الممتد على مدار عقود طويلة ركيزة أساسية في استراتيجية البنك لدعم القطاعات الحيوية في الدولة، ويعكس التزام البنك بتقديم قيمة مضافة تتجاوز الخدمات المصرفية التقليدية.

ويتمتع بنك الكويت الوطني بسجل حافل في تقديم جلسات وعروض تقديمية بانتظام حول الجرائم المالية والاحتيال في القطاع المالي للعديد من المؤسسات الحكومية، وتأتي هذه الجلسات انطلاقاً من مسؤولية البنك في مشاركة خبراته المتراكمة في مواجهة التحديات الأمنية المتغيرة باستمرار، مما يجعله شريكاً معرفياً موثقاً به في حماية البنية التحتية الوطنية.

جدير بالذكر أن بنك الكويت الوطني داعم وشريك رئيسي لكل المبادرات التي تهدف إلى رفع مستوى الوعي المالي ونشر التوعية المصرفية بين كل شرائح المجتمع، كما أن الوطني وباعتباره مؤسسة مالية رائدة في المنطقة، دأب البنك على تنظيم مختلف الفعاليات التي تساهم في توعية المجتمع بكل القضايا التي تهم القطاع المصرفي، كما يعمد إلى تنظيم العديد من الدورات التدريبية لموظفيه لرفع خبراتهم في مجال مكافحة عمليات الاحتيال والجرائم المالية، وذلك إلى جانب التوعية بمخاطر الجرائم الإلكترونية وعمليات الاحتيال عبر قنواته الإلكترونية ومنصات التواصل الاجتماعي.

نظم بنك الكويت الوطني جلسة توعوية متخصصة لموظفي شركتي البترول الوطنية الكويتية (KNPC) والبترول الكويتية المتكاملة (KIPIC)، بهدف رفع مستوى الوعي بمخاطر الاحتيال والتهديدات الرقمية التي تستهدف القطاع المصرفي، إضافة إلى تعريفهم بالمفاهيم الأساسية للأمن السيبراني، وأساليب الحماية من المخاطر الرقمية.

وتأتي هذه الجلسة لتعكس عمق الشراكة الاستراتيجية المتجذرة بين الوطني ومؤسسات القطاع النفطي، وهي علاقة تاريخية تمتد لعقود طويلة من التعاون المثمر والدعم المتبادل.

استعرضت الجلسة مفهوم الاحتيال وأساليبه المتعددة وأثره على الأفراد والمؤسسات، فالاختيال الرقمي لا يقتصر على خسائر مالية فحسب، بل يمتد ليوثر على ثقة العملاء ويخلق تحديات في بيئة الأعمال، ويعد إدراك هذه المخاطر خطوة أساسية في تعزيز الوعي الأمني لأنه يساعد الموظفين على التعامل معها بشكل استباقي، ويعزز قدرتهم على حماية البيانات الحساسة ومنع استغلال الثغرات البشرية التي يعتمد عليها المحتالون في تنفيذ هجماتهم.

وتناولت الجلسة أبرز أساليب الاحتيال المنتشرة في العصر الرقمي، ومنها التصيد الاحتيالي الذي يعتمد على رسائل مزيفة لإقناع الضحايا بالكشف عن بياناتهم، وانتحال الهوية الذي يستهدف اختراق الحسابات الشخصية والمصرفية، إضافة إلى الإعلانات المزيفة التي تروج لمنتجات أو خدمات وهمية، ومنصات التداول المزيفة التي تستغل رغبة الأفراد في الاستثمار لتحقيق أرباح سريعة، وقدم فريق بنك الكويت الوطني أمثلة واقعية لهذه الأساليب، مع شرح كيفية اكتشافها وتجنب الوقوع ضحية لها.

وأوضح فريق الوطني أن البنك لديه فريق متخصص يعمل على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع للتعامل مع الحالات الطارئة بسرعة وكفاءة، كما يقدم البنك العديد من البرامج وحملات التوعية للعملاء والموظفين عبر مختلف القنوات الرقمية، لتثقيفهم بأحدث أساليب الاحتيال وكيفية تفاديها.

إضافة إلى ذلك، يقوم البنك بالتنسيق مع الجهات الرسمية مثل الهيئة العامة للمعلومات المدنية، الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات، وزارة الداخلية، والنيابة العامة، لضمان استجابة فعالة وسريعة لأي تهديدات أو محاولات احتيال، مما يعزز منظومة الحماية الوطنية، والثقة في القطاع المصرفي.

وقدم فريق الوطني خلال الجلسة مجموعة من النصائح العملية التي تساعد الموظفين على حماية أنفسهم، أبرزها تجنب مشاركة المعلومات الحساسة عبر الهاتف أو البريد الإلكتروني، واستخدام القنوات الرسمية فقط للوصول إلى الخدمات المصرفية، والاتصال بالبنك فوراً عند التعرض لأي محاولة احتيال، إضافة إلى متابعة القنوات الرسمية للبنك على وسائل التواصل الاجتماعي للبقاء على اطلاع بأحدث أساليب الاحتيال التي تتجدد بصورة مستمرة.

وبهذه المناسبة قال رئيس مراقبة الاحتيال المؤسسي (مجموعة الحوكمة والالتزام) في بنك الكويت الوطني، عبد الوهاب الدعيج: «نؤمن بأن الأمن السيبراني لم يعد خياراً، بل أصبح ضرورة استراتيجية في ظل التطورات التقنية المتسارعة، لذلك نحرص دائماً على تمكين المشاركين بالوعي والأدوات التي تجعلهم قادرين على مواجهة التهديدات بثقة، وبناء بيئة رقمية آمنة تدعم الابتكار والنمو المستدام، لأن نشر ثقافة الوعي هو خط الدفاع الأول ضد عمليات الاحتيال».

• الأمن السيبراني لم يعد

خياراً، بل ضرورة لمواجهة

أي مخاطر محتملة بمرونة

وكفاءة

• لدينا فريق متخصص يعمل

على مدار الساعة طوال أيام

الأسبوع للتعامل مع الحالات

الطارئة بسرعة وكفاءة

• ننسق مع الجهات

الرسمية لضمان استجابة

فعالة وسريعة لأي تهديدات

أو محاولات احتيال

• نشر ثقافة الوعي هو خط

الدفاع الأول ضد عمليات

الاحتيال والهجمات

السيبرانية

• نحرص على تمكين

شركائنا من الاستفادة من

أدوات الذكاء الاصطناعي

بشكل آمن وفعال

تستمر الحملة لغاية 14 فبراير 2026

بيت التمويل الكويتي يقدم مزايا حصرية لحاملي بطاقات ماستركارد نادي الواحة

الكويتي مزايا عديدة تشمل الحصول على مكافأة أميال إضافية عند التفعيل، بالإضافة إلى معدل اكتساب ابتداءً من مليون لكل دينار كويتي يتم إنفاقه محلياً، وثلاثة أميال لكل دينار يتم إنفاقه دولياً. كما توفر البطاقة خصماً فورياً بنسبة 15% على رحلات الخطوط الجوية الكويتية، إلى جانب إمكانية استبدال نقاط برنامج مكافآت بيتك بأميال نادي الواحة، حيث تعادل كل ألف نقطة 130 ميلاً، مشيراً إلى أن هذا العرض يأتي ليؤكد التزام بيت التمويل الكويتي بتقديم حلول مصرفية مبتكرة تلبي احتياجات عملائه وتمنحهم مزايا استثنائية في كل تعاملاتهم، بما يعزز مكانته الرائدة في السوق المصرفي الكويتي.

يذكر أن بيت التمويل الكويتي لديه تعاون مع شركة الخطوط الجوية الكويتية عبر برنامج «نادي الواحة»، حيث يوفر بطاقات بنكية مشتركة (ماستركارد وورلد وماستركارد وورلد ايليت)، تجمع بين الميزات الشرائية وتجميع أميال «نادي الواحة» مع كل عملية شراء، مما يتيح استبدال هذه الأميال بمزايا سفر حصرية مثل تذاكر الطيران والترقية على متن رحلات الخطوط الجوية الكويتية.



طلال العريبي

حسابات العملاء في نادي الواحة خلال ثلاثين يوماً من انتهاء الحملة التي تستمر حتى 14 فبراير 2026. وأضاف، «توفر بطاقة نادي الواحة من بيت التمويل

في إطار حرصه على تعزيز تجربة عملائه وتوفير قيمة مضافة لهم أثناء السفر والتسوق، يقدم بيت التمويل الكويتي مزايا حصرية لحاملي بطاقات ماستركارد نادي الواحة الائتمانية ومسبقة الدفع، ضمن حملة «أميالك أكثر من نادي الواحة»، والتي تتيح لحاملي البطاقات فرصة مميزة لإضافة وجمع الأميال واستبدالها بتذاكر سفر، أو ترقية درجات الحجز على الخطوط الجوية الكويتية، وذلك عند إجراء عمليات الشراء الدولية عبر نقاط البيع أو المواقع الإلكترونية بغير الدينار الكويتي.

وأوضح نائب مدير عام البطاقات المصرفية في بيت التمويل الكويتي، طلال العريبي مزايا الحملة قائلاً، «تمنح الحملة العملاء فرصة مثالية لتعزيز رصيدهم من أميال نادي الواحة أثناء التسوق والسفر الدولي، وللاستفادة من هذه الميزة يجب إنفاق ما يعادل 600 دينار كويتي في عمليات الشراء الدولية خلال فترة الحملة، والتي تشمل جميع المعاملات بالعملات الأجنبية عبر أجهزة نقاط البيع أو أبواب الدفع الإلكتروني، باستثناء السحب النقدي من أجهزة الصرف الآلي الدولية. وتُرخل الأميال الإضافية إلى

عطائورات

مقاميس

maqames -perfume

55205700



بمشاركة 25 طالباً كويتياً وخليجياً

«وربة» يختتم «رواد 6.0» في العاصمة البريطانية لندن



كبرى الجامعات الأوروبية، وجمعت هذه النسخة 25 مشاركاً من دولة الكويت وثلاث دول شقيقة في مجلس التعاون الخليجي وهي المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين وسلطنة عُمان، يدرسون تخصصات حيوية مثل التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني في جامعات عالمية مرموقة.

وعلى مدى خمس سنوات، تخرج من برنامج «رواد» ما يقارب 100 شاب وشابة، نجحوا في تحويل أكثر من 25 فكرة إلى مشاريع تطبيقية في مجالات مختلفة مثل الحلول المصرفية الرقمية والذكاء الاصطناعي.

الشراكة الاستراتيجية مع مركز دبي المالي العالمي للابتكار

وأكد الغيث أن الشراكة مع «Innovation Hub» التابع لمركز دبي المالي العالمي هو من أسس نجاح برنامج «رواد 6.0»، إذ أن هذه الشراكة الاستراتيجية تضمن حصول المشاركين على أعلى مستويات الإدراك والخبرة العالمية في مجال التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي.

خلفية البرنامج: التدريب المكثف والمنهج المتقدم
وتضمن البرنامج محاور تعليمية متنوعة تشمل التدريب على أحدث تقنيات الذكاء الاصطناعي وتطبيقاتها في القطاع المصرفي، وتعلم أساسيات البرمجة وتطوير التطبيقات، وفهم أخلاقيات التكنولوجيا والأمن السيبراني، بالإضافة إلى تطوير مهارات ريادة الأعمال والعمل في بيئة تعاونية، وكل هذه المحاور مصممة لتزويد المشاركين بفهم شامل ومتكامل للتحديات والفرص في عالم التكنولوجيا المالية.

الفريق الفائز

توّج فريق مكون من خمسة طلاب بالجائزة، وهو الفريق المكوّن من كل من سليمان المخيزيم ويوسف العقيل وعبدالعزیز الزنكي وخالد المزيدي وبدر العنزي، وذلك عن مشروعهم المختص في مجال التكنولوجيا المالية.

وعن تجربتهم، قال الفريق أن المشاركة في «رواد 6.0»، كانت بمثابة نقطة تحول حقيقية تجاوزت توقعاتهم على مستوى المعرفة التي قد يكتسبونها، وشدّوا على أهمية إطار البرنامج الذي علّمهم العمل الجماعي والارتقاء بإمكانياتهم بالتعاون ومشاركة الأفكار كون الطلاب من تخصصات وجامعات مختلفة، هذا علاوة على الإشراف الذي منحهم فهماً عميقاً لمتطلبات السوق وطريقة العمل الفعلي.

وقالوا: «نفخر بهذا الفوز الذي يُعد شهادة على أن الشباب الخليجي يمتلك الإمكانات لقيادة الابتكار العالمي، ونحن جاهزون للمساهمة في غد أفضل. نشكر بنك وربة على إتاحة هذه الفرصة الفريدة والنوعية».

ومن خلال أبرز برامجهم مثل برنامج «رواد» وأكاديمية Pulse، يدعم بنك وربة الكوادر بتعزيز قدرتها التنافسية بما يساهم بشكل مباشر في بناء اقتصاد معرفي قوي في الكويت، قادر على المنافسة العالمية وتحقيق التنمية المستدامة.



أنور بدر الغيث

ملموساً في قدرات المشاركين، حيث انتقلوا من التركيز على صقل مهاراتهم الأكاديمية إلى مرحلة التمكين الكامل لقيادة الابتكار وتطوير حلول مستدامة تلبي احتياجات المستقبل، وقد تجلّى هذا التطور بوضوح في تعليقات لجنة التحكيم التي أشادت بالطموح والرؤى الواعدة التي قدمها هؤلاء الشباب، وبهذه الإشادة، لا شك أن استثمارنا في «رواد» للعام السادس على التوالي هو استثمار ذو عوائد مضاعفة ستكون واضحة في المستقبل القريب».

وقال الغيث: «نحن في بنك وربة نرى في برنامج «رواد» استثماراً استراتيجياً يتجاوز حدود التدريب التقليدي، ليصبح ركيزة أساسية في بناء الاقتصاد المعرفي لمنطقتنا، إن هذا البرنامج لا يقتصر على إعداد جيل من المتخصصين في التكنولوجيا والابتكار فحسب؛ بل هو محرك لخلق بيئة محفزة قادرة على جذب الاستثمارات وتطوير الصناعات التقنية، لقد شهدنا تحولاً نوعياً في قدرات المشاركين، الذين انتقلوا إلى مرحلة التمكين الكامل لقيادة الابتكار وتطوير حلول مستدامة تلبي احتياجات الغد. ومع هذا التطور الملموس، الذي أشادت به لجنة التحكيم، فإننا نؤكد أن استثمارنا في «رواد» للعام السادس على التوالي هو استثمار ذو عوائد مضاعفة ستكون ملموسة في المستقبل القريب، مما يجسد رؤيتنا الراسخة في شعارنا «لنملك الغد».

من مبادرة محلية إلى منصة إقليمية وعالمية: مسيرة «رواد»

تمثل النسخة السادسة «رواد 6.0» قفزة نوعية في مسيرة البرنامج الذي بدأ كمبادرة لتنمية موظفي البنك، ليتطور تدريجياً ويتحول إلى منصة متكاملة تستقطب نخبة من الطلاب الكويتيين والخليجيين الدارسين في

ختاماً لبرنامج تدريبي مكثف هدفه صقل مهارات الجامعيين في المجالات الاقتصادية والتقنية وتحفيزهم على ابتكار حلول مالية واعدة تحت إشراف نخبة من الاختصاصيين من مركز دبي المالي العالمي، توّج بنك وربة الفريق الفائز في النسخة السادسة من برنامجهم الرائد «رواد 6.0» الذي شارك فيه 25 طالباً كويتياً وخليجياً يدرسون في جامعات أوروبية، والذين عرضوا مشاريعهم خلال اليوم النهائي الذي أقيم في العاصمة البريطانية لندن، ليؤكد البرنامج من جديد على أهميته المجتمعية كمنصة إقليمية رائدة تستثمر في قادة الغد وتجسداً فعلياً وعملياً رؤية البنك المستقبلية «لنملك الغد»، وعقد البنك يوماً تدريبياً اجتمع فيه فريق البرنامج مع الطلاب المشاركين في برنامج «رواد» وذلك لتعزيز مهاراتهم في إيصال الرسائل المؤثرة، حيث استغرقت الجلسة مدة 6 ساعات قبيل يوم العرض النهائي بهدف إيصال المشاريع النهائية بشكلها المتكامل والواضح

يوم العرض النهائي في لندن: منصة عالمية لـ «قادة الغد»

أقيم يوم العرض النهائي لبرنامج «رواد 6.0» في جامعة كوين ماري في لندن، حيث لم يكتف اليوم بعرض المشاريع؛ بل كان يوماً يحتفي بثمار جهود الطلاب المشاركين الذين تفانوا وتفوقوا على مستوى جميع المهارات التي طمح البرنامج تمكينهم بها، والتي تركز على العمل الجماعي الفعال والتحليل البناء للتحديات والتطورات والتفكير الابداعي بما يستبق الاحتياجات المستقبلية وكذلك اكتساب المعرفة اللازمة لتهيئتهم لدخول السوق العمل والمنافسة على مستوى عالمي.

وخلال التحكيم، عرض الطلاب مشاريعهم أمام لجنة مشكلة من نائب الرئيس التنفيذي للخدمات المساندة والخزانة ورؤساء المجموعات في بنك وربة وحضور مجموعه من المهتمين والمختصين ، مما يوفر تقييماً موضوعياً للمشاريع ويفتح آفاقاً للتمويل ومنح المشاركين فرصة فريدة لتقديم أفكارهم في عاصمة عالمية معروفة بقطاعاتها المختصة بالتمويل والابتكار لتعزيز خبرتهم الدولية، ومثل هذا اليوم اللحظة التي تحوّل فيها المفهوم النظري لفكرتهم إلى نموذج أولي قابل للتطبيق، مما يجسد الهدف الأساسي الذي أسس به بنك وربة لبرنامج «رواد 6.0»

رسالة «وربة»: الاستثمار في التنمية «لنملك الغد»

وفي تعليقه حول ختام البرنامج، أكد أنور بدر الغيث، نائب الرئيس التنفيذي للخدمات المساندة والخزانة في بنك وربة، على الأهمية الاستراتيجية للبرنامج قائلاً: «25 طالباً، 25 شغفواً، 25 مبتكراً و25 كادر واعد سيرة فاعون راية الكويت ودول الخليج عالياً بإذن الله، إن اختتام النسخة السادسة من برنامج «رواد» المقامه في لندن ليس مجرد نهاية لبرنامج تدريبي؛ بل هو نقطة انطلاق لجيل جديد من المبتكرين والقادة الذين سيشكلون مستقبل المنطقة».

وأضاف الغيث: «لقد شهدنا على مدى ثمانية أسابيع تحولاً

طيران الجزيرة أول ناقل جوي في مطار مدينة عمّان الجديد



مذكرة تفاهم بين طيران الجزيرة وشركة Jazzeera and JAC المطارات الأردنية

رحلات تجارية منتظمة من المطار، في تجسيد واضح لقوة الشراكة والرؤية المشتركة بين الطرفين. ومن شأن هذا التعاون أن يوسّع خيارات السفر أمام المسافرين، ويخفف الضغط عن المطارات الرئيسية الأخرى، ويساهم في تعزيز السياحة والروابط الاقتصادية بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الكويت، داعماً استراتيجيتنا الرامية إلى تطوير بنية تحتية مرنة ومواكبة متطلبات المستقبل في قطاع المطارات.»

ومن المتوقع أن تبدأ العمليات التشغيلية في مطار مدينة عمّان خلال الشهر القادم، وذلك عقب استكمال الإجراءات الفنية والتنظيمية اللازمة.

حافت طيران الجزيرة على حضور قوي في السوق الأردني منذ تأسيسها، حيث أطلقت أولى رحلاتها إلى عمّان في عام 2005، ولعبت دوراً محورياً في نقل العائلات ورجال الأعمال والسياح على مدى عشرين عاماً، مواصلة زيادة عدد رحلاتها لتلبية الطلب على السفر بين البلدين.

عاماً على انطلاق أولى رحلاتنا، نحتفي أيضاً بعقدين من تشغيل خط الرحلات بين الكويت وعمّان. واليوم يشرفنا أن نكون أول شركة طيران تؤسس عملياتها في مطار مدينة عمّان الجديد بفضل هذه المذكرة التي تعكس التزامنا تجاه السوق الأردني. ومن خلال تسيير رحلاتنا إلى هذا المطار الاستراتيجي، سنوفر للمسافرين خيارات أوسع وخطاً أسرع للوصول إلى العاصمة بما يدعم رؤيتنا بتوفير رحلات تتناسب مع احتياجات عملائنا. كما ننقل تجربة مبنى ركاب الجزيرة T5 المميزة مباشرة إلى عمّان لنقدم رحلة سريعة وسلسة بقيمة تنافسية، تضع في مقدمة أولوياتها أئمن ما يملكه عملائنا: الوقت والمال..»

ومن جهته، قال الرئيس التنفيذي لشركة المطارات الأردنية المهندس أحمد العزام: «هذه المذكرة هي خطوة استراتيجية محورية في مسيرة تطوير مطار مدينة عمّان وتعزيز دوره كبوابة حيوية لحركة النقل الجوي الإقليمي. يسعدنا الترحيب بطيران الجزيرة كأول شركة طيران تُطلق

وقعت طيران الجزيرة، وهي شركة الطيران منخفضة التكلفة الرائدة في الكويت، مذكرة تفاهم استراتيجية مع مطار مدينة عمّان في خطوة تمثل محطة مهمة جديدة في قطاع الطيران الإقليمي حيث تستعد «الجزيرة» بموجب هذه المذكرة لتكون أول شركة طيران تُسيّر رحلات تجارية منتظمة من وإلى المطار الجديد بما يعزز النقل الجوي بين الكويت والأردن.

ووقع مذكرة التفاهم كل من الرئيس التنفيذي لطيران الجزيرة باراثان باسوباثي، والرئيس التنفيذي لشركة المطارات الأردنية المهندس أحمد العزام.

وتهدف هذه الشراكة إلى تسهيل حركة السفر بين البلدين، ومن المتوقع أن تساهم في تخفيف الضغط عن المطارات الرئيسية وتوفير منفذ إضافي إلى قلب العاصمة عمّان، إلى جانب دعم السياحة وتعزيز الروابط التجارية بين البلدين.

وفي تعليق له على هذا التوقيع، قال الرئيس التنفيذي لطيران الجزيرة باراثان باسوباثي: «بينما نحتفل بمرور 20

عطورات مقامس

maqames -perfume

55205700



استبيان «الاقتصادية»

ديسمبر 2025

حتى ثلاث بورصات. التساؤل في استبيان الشهر مستحق، والمطالب هادفة وطموحة ومهمة لتحقيق التنوع وتعدد الفرص بقاعدة أشمل، وبتنافسية بناءة تتماشى مع طموح تحويل الكويت مركز مالي.

مزيد من الشركات العالمية والإقليمية والخليجية. الآفاق واسعة ومفتوحة، قد تكون بورصة عقارية أو إسلامية، من باب تحقيق التنوع والتميز وترسيخ أركان مشروع الكويت مركز مالي عالمي، خصوصاً وأن الطفرات المتوقعة تستوعب

إيماناً بأهمية المشاركة وإبداء الرأي من أصحاب المصلحة، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من «الاقتصادية» في إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة، وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولوية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح «الاقتصادية» استبياناً شهرياً مكماً للجهود، وموجه لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين في السوق المالي عموماً حول قضية محددة. ومساهمة من «الاقتصادية» في إثراء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين، تطرح في استبيان ديسمبر 2025 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة عموماً، سواء على صعيد الشأن الاقتصادي أو في الشركات وهو ملف تأسيس بورصة جديدة. تأسيس بورصة إضافية بفكر ونهج جديد، مشروع يوسع من المنافسة ويساهم في جذب

السؤال

هل تؤيد قيام الحكومة بمبادرة تأسيس بورصة جديدة تعزز التنوع والجاذبية والتنافسية وترسخ حلم وطموح الكويت مركز مالي؟

☐ نعم

☐ لا

يمكنكم المشاركة بآرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل
للتغيير»

عبر الواتساب
50300624

عبر موقع الجريدة الإلكتروني:
<https://aleqtisadyah.com>

حساب «الاقتصادية» على (X)
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

عطورات مقامس

Maqames_perfume

55205700



مجموعة الثقة تقتحم قطاع التجزئة للمواد الغذائية

«حماية المنافسة»: موافقات على 7 عمليات تركيز اقتصادي



أعلن جهاز حماية المنافسة الكويتي الموافقة على إتمام 7 عمليات تركيز اقتصادي.

تمثلت العملية الأولى في قيام شركة هينو موتورز التي دي المملوكة من قبل شركة تويوتا موتور كوربوريشن بالاندماج من خلال شركتها التابعة شركة ايه اي بي ال تي القابضة مع شركة ميتسوبيشي فوسو ترك اند باص كوربوريشن المملوكة من قبل دايملر ترك ايه جي. أما العملية الثانية، فقد تمثلت في استحواذ شركة تيتان هولدينغز إنترناشيونال على 67% من أسهم شركة داماس.

وجاء الاستحواذ الثالث لشركة الثقة للمطاعم (الشركة الأم) إحدى شركات مجموعة «بدر» للاستحواذ على نسبة 99% من رأس مال كلاود ناين بيكس للبيع بالتجزئة للمواد الغذائية واستحواذ شركة الثقة الكويتية لإدارة المطاعم (الشركة التابعة) على نسبة 1% من رأس مال شركة كلاود ناين بيكس للبيع بالتجزئة للمواد الغذائية. وجاء الاستحواذ الرابع عن طريق استحواذ شركة سيمبلوت يوروب هولدينجز بي في (بلجيكا) على 100% من أسهم شركة كلاريوت ان في.

وتمثل الاستحواذ الخامس في استحواذ شركة سيدارا ليمتد (المملكة المتحدة) المملوكة من قبل شركة دار الهندسة للتصميم والاستشارات الفنية شاعر ومشاركوه القابضة المحدودة على نسبة 100% من شركة جون وود جروب بي إل سي (اسكتلندا).

وجاء الاستحواذ السادس لشركة فينانسيير انتاتول للاستحواذ على نسبة 100% من أسهم شركة أديت جروب.

وتمثل الاستحواذ السابع في استحواذ شركة سومبو القابضة (اليابان) على 100% من أسهم شركة اسين انشورانس هولدينج ليمتد (الولايات المتحدة الأمريكية). كما وافق الجهاز على الاستحواذ السابع المتعلق باستحواذ شركة أي سي جي فيلاسكا أس سي بي أس أي سي أي في (أر أي أف) التابعة لشركة أي سي جي بي ال سي (أي سي جي) على كامل حصص شركة

اكسيليرا أدفايزوري جروب إس بي أي. يذكر أن القانون رقم 72 لسنة 2020 في شأن حماية المنافسة عرف عمليات التركيز الاقتصادي بأنها حالة من حالات التغيير على نحو دائم في السيطرة في السوق المعنية، وتنشأ في حالة الاندماج أو الاستحواذ، وكذلك في حال تأسيس شراكة بين شخصين أو أكثر يقدمان نشاطاً اقتصادياً مستقلاً عنهما على نحو دائم.

وزارة المالية السعودية تستحوذ على 86% من مجموعة بن لادن

واستقرارها المالي. وكان المركز الوطني لإدارة الدين قد أعلن سابقاً ترتيب قرض مجمّع بقيمة نحو 23.3 مليار ريال سعودي لصالح وزارة المالية مع مجموعة من البنوك المحلية والدولية، ضمن الإجراءات الداعمة لمجموعة بن لادن لتسوية مستحقات البنوك النقدية. وتأتي هذه الخطوة ضمن استمرار الدعم الحكومي لقطاع البناء والتشييد، بما يعزّز استكمال المشاريع الحيوية وخلق فرص استثمارية جاذبة، تماشياً مع أهداف رؤية المملكة 2030. تجدر الإشارة إلى أن مجموعة بن لادن تأسست عام 1931، وتعتبر من أكبر شركات المقاولات في العالم العربي، وبلغ عدد موظفيها أكثر من 100 ألف في ذروة نشاطها.



أعلنت وزارة المالية السعودية الاثنين استحواذها على 38.86% من مجموعة بن لادن العالمية القابضة، بعد موافقة الجمعية العمومية للشركة على زيادة رأس المال عبر تحويل الديون القائمة إلى أسهم. وتأتي هذه الخطوة ضمن جهود تسوية الديون القائمة وتعزيز الاستقرار المالي للشركة. وأوضح مجلس إدارة بن لادن العالمية القابضة أن قرار المساهمين يعكس الثقة في مسار الشركة واستراتيجيتها المستقبلية، ويعزز التوجهات التطويرية للشركة. وتمكّن هذه الصفقة الشركة من تحسين مركزها المالي، بينما تضمن لوزارة المالية مساهمة مباشرة في نمو الشركة

البنوك الصينية تتجه لدفع فوائد على اليوان الرقمي لتشجيع استخدامه



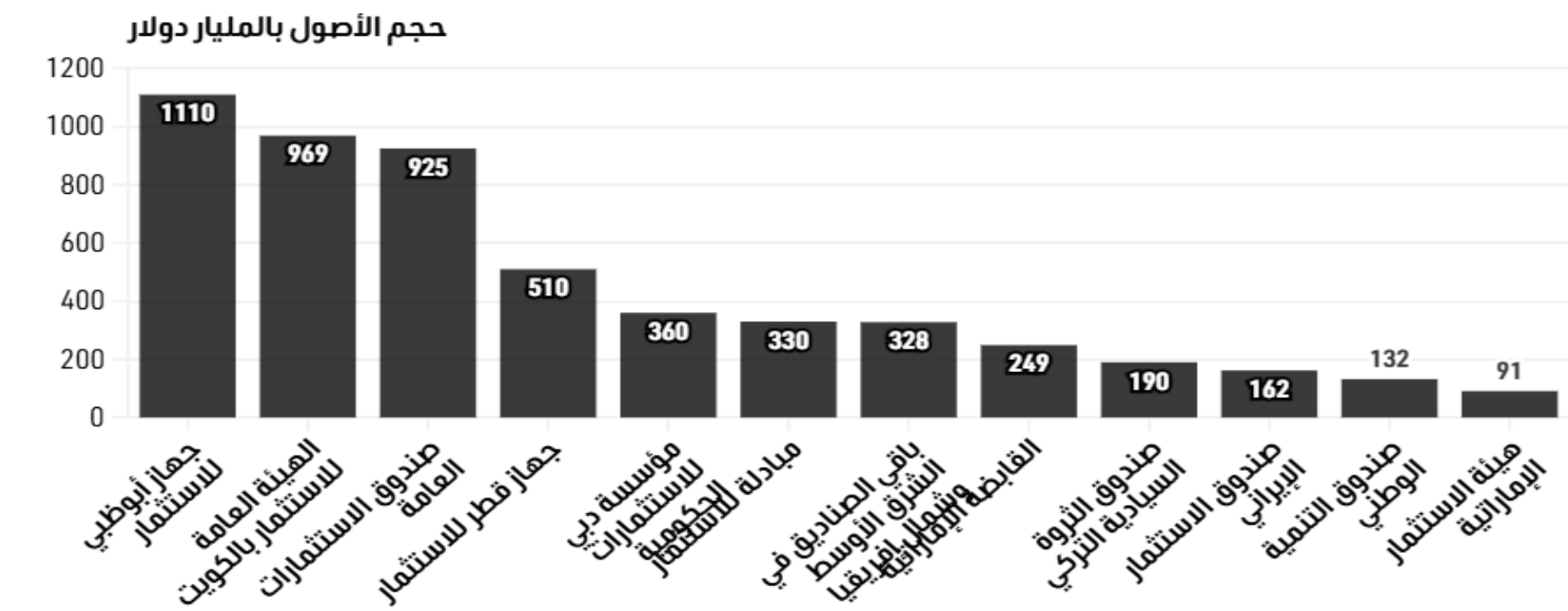
تعتزم الصين دفع فوائد على عملتها الرقمية الرسمية اعتباراً من الأول من يناير المقبل، في خطوة جديدة لتشجيع المزيد من الناس على استخدامها، وذلك بعد نحو عقد من التطوير والتجربة. وقد واجه إطلاق اليوان الرقمي في الصين بعض العقبات. فبينما تم تجريب العملة في أكثر من نصف مقاطعات البر الرئيسي، إلا أنها لم تُطلق رسمياً على مستوى البلاد بعد، وتواجه صعوبة في اكتساب زخم في ظل المنافسة من منصات قوية مثل

Alipay و WeChat Pay. على عكس الولايات المتحدة ودول أخرى تبنت العملات المستقرة الصادرة عن القطاع الخاص - وهي أصول رقمية مدعومة بأصول شبيهة بالنقد - تُعزز الصين اعتمادها على عملتها الرسمية، اليوان الإلكتروني. ورغم المؤشرات الأولية على الاهتمام بالعملات المستقرة خلال الصيف، أوضحت السلطات الصينية أنها لا تزال قلقة بشأن مخاطر مثل المضاربة والاحتيال وعدم الاستقرار المالي.

حصاد 2025 للصناديق السيادية

«أبوظبيي للاستثمار» الأول عربياً

أكبر الصناديق السيادية العربية في 2025



سجلت صناديق الثروة السيادية عالمياً زيادة تاريخية في حجم الأصول البالغة 15 تريليون دولار مقابل 13.4 تريليون دولار في 2024، وتقدر حصة الصناديق السيادية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بقيمة 5.35 تريليون دولار.

وجاءت الزيادة العالمية بفضل انتعاش الأسواق المالية، والتدفقات الجديدة من الحكومات، وإنشاء أدوات استثمارية جديدة، لا سيما في الأسواق الناشئة، وفق التقديرات الأولية لمؤسسة (Sovereign Wealth Funds) المتخصصة في تتبع استثمارات الصناديق السيادية حول العالم.

هيمنة خليجية على القائمة العالمية

شكلت صناديق الثروة السيادية الخليجية السبع الكبرى (أكبر وأنشط صناديق الثروة السيادية في الخليج: جهاز أبوظبي للاستثمار، والقبضة ADQ، ومبادلة، والمركز الإسلامي للاستثمار، وجهاز الملك عبد العزيز للاستثمار، وجهاز قطر للاستثمار، وصندوق الاستثمارات العامة) نحو 43% من إجمالي الإنفاق الاستثماري السيادي العالمي خلال عام 2025، بقيمة تقارب 126 مليار دولار من أصل 276 مليار دولار إجمالي الصفقات الاستثمارية للصناديق السيادية وصناديق التقاعد العالمية موزعة على 559 استثماراً، ما يعكس ثقل المنطقة في إعادة تشكيل خريطة تدفقات رأس المال العالمي.

وواصلت الصناديق السيادية العربية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال عام 2025 ترسيخ مكانتها كأحد أكبر مراكز النقل المالي عالمياً، مدفوعة بأصول ضخمة وقدرة متنامية على التأثير في تدفقات الاستثمار الدولية.

أكبر الصناديق السيادية العربية في 2025

تصدّر جهاز أبوظبي للاستثمار القائمة بأصول بلغت نحو 1.11 تريليون دولار، ليحافظ على موقعه كأكبر صندوق سيادي عربي وإقليمي، تلاه «الهيئة العامة للاستثمار الكويتية» بحجم أصول يناهز 969 مليار دولار، ثم صندوق الاستثمارات العامة السعودي بأصول قدرها 925 مليار دولار.

وجاء جهاز قطر للاستثمار في المرتبة الرابعة بأصول بلغت 510 مليارات دولار، يليه مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية بنحو 360 مليار دولار، ثم شركة مبادلة للاستثمار بنحو 330 مليار دولار، كما بلغ

إجمالي أصول بقية الصناديق السيادية في المنطقة نحو 328 مليار دولار، في حين سجّلت القبضة (ADQ) أصولاً قدرها 249 مليار دولار.

وعلى هامش القائمة، برزت صناديق غير عربية في الإقليم، من بينها صندوق الثروة السيادية التركي بأصول تبلغ 190 مليار دولار، وصندوق التنمية الوطني الإيراني بنحو 162 مليار دولار.

«مبادلة» الأكثر إنفاقاً عالمياً

من حيث الإنفاق، تصدرت شركة مبادلة للاستثمار «الإماراتية» صناديق الثروة السيادية الأكثر إنفاقاً عالمياً خلال عام 2025، مؤكدة قدرتها على تحويل الحجم إلى استراتيجية استثمارية فعّالة، في وقت شهد فيه المشهد الاستثماري السيادي تقلبات حادة وتغيرات في مراكز النفوذ.

وبحسب أحدث البيانات السنوية لقطاع الأصول الاستثمارية الحكومية، بلغت استثمارات مبادلة نحو 32.7 مليار دولار خلال العام، لتتفوّق بذلك على نظرائها من الصناديق السيادية الكبرى، وتحافظ بالصدارة للعام الثاني على التوالي من حيث حجم الإنفاق الاستثماري.

يذكر أنه رغم تصدّر صندوق الاستثمارات العامة السعودي (PIF) قائمة الإنفاق الإجمالي بقيمة 36.2 مليار دولار، فإن هذا الترتيب يتغير جذرياً عند استبعاد صفقة الاستحواذ الاستثنائية على شركة إلكترونيك آرتس (EA Sports) للألعاب الإلكترونية البالغة 55 مليار دولار (في صفقة يقودها الصندوق بالتعاون مع Silver Lake و-Af

finity Partners)؛ لأن الصفقة لم تُغلق بالكامل بعد وتنتظر الإجراءات التنظيمية النهائية قبل إكمالها رسمياً، ما يُسقط الصندوق السعودي إلى المرتبة الثانية عشرة، ويُعيد مبادلة إلى الصدارة الفعلية بوصفها أكثر الصناديق إنفاقاً على أساس نشاط استثماري تشغيلي مستدام، وفق ما جاء في بيان (SWF).

في المقابل، حافظت الصناديق السنغافورية مجمعة على مستوى إنفاق مستقر عند 31 مليار دولار، بينما رفعت مجموعة «Maple 8» الكندية إنفاقها بنسبة 66% إلى 60 مليار دولار، مستفيدة من توسع استثمارات صناديق التقاعد، إلا أن هذا النمو لم يُترجم إلى ريادة فردية على مستوى صندوق واحد، كما هي الحال مع مبادلة.

أداء الصناديق السيادية العالمية

برزت الولايات المتحدة بصفتها وجهة الاستثمار الأولى خلال عام 2025، إذ استحوذت على 48% من إجمالي الاستثمارات السيادية عالمياً، كما سجلت أوروبا وآسيا المتقدمة نمواً في تدفقات رأس المال مقارنة بعام 2024، بينما جاءت الأسواق الناشئة، ولا سيما الصين والهند وإندونيسيا والسعودية، دون التوقعات.

بدأت عمليات التخارج تكتسب أهمية متزايدة مع نزوح صناديق الثروة السيادية وصناديق التقاعد العامة، غير أن جزءاً كبيراً من هذه الأصول انتقل إلى تحالفات استثمارية جديدة تضم صناديق سيادية

وتقاعدية أخرى. وتوّج صندوق CalPERS بلقب «صندوق العام» بفضل نمو حجمه وزيادة إنفاقه وتطور استراتيجيته الاستثمارية.

كما اختيرت ماليزيا «منطقة العام»، في ظل تجاوز تداعيات قضية «1MDB».

في المقابل، جرى تصنيف الشراكات والمنصات الاستثمارية كموضوع العام، في ظل تلاشي الحدود الفاصلة بين الشركاء المحدودين (LPs) ومديري الاستثمار (GPs).

وواصل الذكاء الاصطناعي تعزيز زخمه، مستقطباً نحو 21 مليار دولار من الاستثمارات السيادية خلال الفترة من 2020 إلى 2025، ما أسهم في زيادة الاهتمام بقطاع التكنولوجيا إلى جانب الأصول الحقيقية.

وشهد العام إطلاق 11 صندوق ثروة سيادي جديداً، وافتتاح ستة مكاتب جديدة مقابل إغلاق خمسة مكاتب، إضافة إلى تعيين 28 رئيساً تنفيذياً و28 مديراً للاستثمار.

مشهد استثماري أكثر نضجاً في 2026

تشير التوقعات إلى أن عام 2026 سيشهد استمرار قوة الاستثمارات السيادية عالمياً، مع انتقال متزايد من منطق «الحجم» إلى «الاستراتيجية»، وترى مؤسسة (Sover-eign Wealth Funds) أن قطاع صناديق الثروة السيادية سيواصل النمو في 2026 ليصل حجم أصوله إلى 22 تريليون دولار، وإجمالي أصول الاستثمار الحكومية إلى 80 تريليون دولار بحلول عام 2030.

تراجع طفيف لعائدات سندات الخزانة الأمريكية لأجل 10 سنوات

3.4% في الربع الأول، وهو أسرع معدل نمو منذ عامين. وقال يعقوب بيدرسن، رئيس أبحاث الأسهم لدى «سيد بنك»، إنه يتوقع خفض الاحتياطي الفيدرالي، أسعار الفائدة مرة واحدة على الأقل العام المقبل.

ويرى بيدرسن أن هذا أقل من توقعات المستثمرين حالياً، مشيراً إلى أن الأسواق ستشهد الكثير من التوترات بسبب استقلالية الفيدرالي خلال 2026. مؤكداً على ضرورة استقلالية الاحتياطي الفيدرالي.

البيانات الاقتصادية وتقييم مسار السياسة النقدية للاحتياطي الفيدرالي. إذ أظهرت بيانات وزارة العمل الأمريكية، يوم الأربعاء، ارتفاع طلبات إعانة البطالة الأولية إلى 214,000 للأسبوع المنتهي في العشرين من ديسمبر، وهو أقل من التوقعات وبانخفاض 10,000 عن الأسبوع السابق.

وفي سياق منفصل، أظهرت بيانات وزارة التجارة الأمريكية، يوم الثلاثاء، نمو الاقتصاد الأمريكي بنسبة

تراجع عائدات سندات الخزانة الأمريكية لأجل عشر سنوات طفيفاً، الاثنين، مع عودة المستثمرين من عطلة عيد الميلاد، بحسب «سي إن بي سي».

وسجلت عائدات سندات الخزانة لأجل عشر سنوات انخفاضاً بمقدار نقطتي أساس إلى 112.4% في حين استقرت عائدات سندات الخزانة لأجل سنتين قرب مستوياتها السابقة عند 477.3%.

وجاءت هذه التحركات مع تحليل المتداولين لأحدث

البيتكوين تتجاوز مستوى 90 ألف دولار مع ارتفاع أسعار النفط



لعشرات الآلاف من السكان، بينما قصف الجانب الأوكراني مصفاة نفط في منطقة سامارا الروسية، مما ألحق أضرارًا بوحدة المعالجة الرئيسية هناك.

أضعفت هذه التطورات الثقة في إمكانية التوصل إلى اتفاق سلام بين روسيا وأوكرانيا على المدى القريب، رغم أن الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، ونظيره الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي، أشارا إلى إحراز تقدم في إطار عمل من 20 نقطة للسلام المقترح.

وصعدت أسعار النفط مع تصاعد المخاطر الجيوسياسية، إذ ارتفع خام غرب تكساس الوسيط حوالي 1% إلى 57.24 دولار للبرميل، كما زاد خام «برنت» بنحو 8.0% إلى 60.81 دولار للبرميل.

وجاءت هذه المكاسب بعد تأكيد تعرض روسيا وأوكرانيا لهجمات على منشآت طاقة حيوية خلال عطلة نهاية الأسبوع. إذ شنت القوات الروسية، أمس الأحد الماضي، هجومًا على محطة توليد حرارية في خيرسون، وهي مصدر تدفئة رئيسي

البيتكوين والعملات الكبرى إلى الارتفاع، إذ صعدت أكبر عملة مشفرة وأكثر من 2%، وتداولت لفترة فوق 90,000 دولار.

كما سجلت العملات الرئيسية مثل إيثريوم، وإكس آر بي وسولانا ارتفاعات بنسب 3% أو أكثر، وفق بيانات «كوين ديسك». جاءت هذه الارتفاعات في أعقاب صعود جديد في أسعار النفط، مما عزز دور البيتكوين كأصل حساس للتطورات الاقتصادية الكلية يستفيد غالبًا من تجدد مخاطر التضخم.

تجاوزت البيتكوين مستوى 90,000 دولار، الاثنين، مع تجديد التوترات الجيوسياسية بين روسيا وأوكرانيا، مما دعم ارتفاع أسعار النفط وأعاد اهتمام المستثمرين بالتحوط ضد التضخم في الأسواق العالمية.

وجاء هذا الارتفاع بعد هجمات جديدة على البنية التحتية الحيوية للطاقة، وهو ما قلل التفاؤل بشأن احتمال التوصل إلى اتفاق سلام قريب وأدى إلى انتعاش في أسعار السلع وأصول المخاطرة.

وتدفع التوترات الاقتصادية

نمو إيرادات المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالسعودية إلى 1.72 تريليون ريال في 2024

إجمالي الإيرادات التشغيلية. وفيما يتعلق بجانب النفقات التشغيلية فقد ساهمت أنشطة تجارة الجملة والتجزئة في إجمالي النفقات التشغيلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بنسبة 9.42%، يليها أنشطة الصناعات التحويلية بنسبة 5.20%، ثم أنشطة التشييد بنسبة 1.13%. أما بقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى فقد شكلت مجتمعة 5.23% من إجمالي النفقات التشغيلية.

فيها نحو 244.2 مليار ريال بمعدل نمو سنوي بلغ 1.7%.

ووفقا للهيئة، فقد ساهمت أنشطة تجارة الجملة والتجزئة في إجمالي الإيرادات التشغيلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بنسبة 3.36%، تليها أنشطة الصناعة التحويلية بنسبة 3.19%، ثم أنشطة التشييد بنسبة 7.15%. أما بقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى فقد شكلت مجتمعة ما نسبته 7.28% من

ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في السعودية بنسبة 7% خلال العام الماضي إلى 1.72 مليار ريال. وبحسب بيانات هيئة الإحصاء السعودية الصادرة الاثنين، فقد أظهرت إحصاءات المنشآت الصغيرة والمتوسطة للعام 2024، ارتفاع إجمالي النفقات التشغيلية إلى 762.9 مليار ريال بمعدل نمو سنوي 7.5%، كما سجل إجمالي تعويضات المشتغلين

بنك أوف أمريكا يحذر من «عقاب الأسواق» حال التأثير على الاحتياطي الفيدرالي



حذر الرئيس التنفيذي لـ«بنك أوف أمريكا»، براين موينهان، من أن أي محاولات يقوم بها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للتأثير على مجلس الاحتياطي الفيدرالي قد تخلف آثارًا ضارة على سوق الأسهم، وذلك في مقابلة مع برنامج «فيس ذا نيشن» (Face the Nation) على شبكة «سي بي إس» (CBS) بُثت يوم الأحد.

وجاءت تحذيرات موينهان في وقت أثار فيه ترامب مخاوف بشأن تقويض استقلالية البنك المركزي عبر السعي إلى فرض سيطرته على مجلس إدارته ورئيسه جيروم باول.

عقاب الأسواق

وعند سؤاله عن «التدخل السياسي» في عمل الاحتياطي الفيدرالي، قال موينهان: «ستعاقب الأسواق الناس إذا لم يكن لدينا بنك مركزي مستقل. والجميع يدرك ذلك».

وكان ترامب قد هدد مرارًا بإقالة باول بسبب عدم رضوخه لمطالب الرئيس بخفض أسعار الفائدة، ما أثار تساؤلات حول ما إذا كان الاحتياطي الفيدرالي سيحافظ على استقلاليته.

وخفض الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة هذا العام في ظل ضغوط من ترامب، إلا أن الرئيس انتقد البنك المركزي لعدم خفضها بالقدر الذي كان يريده.

وسعى ترامب أيضًا إلى إقالة عضوة مجلس محافظي الاحتياطي الفيدرالي ليزا كوك، ورغم أن القضاء أوقف إقالتها مؤقتًا، فإن المحكمة العليا ستفصل فيما إذا كان ترامب يملك صلاحية إقالتها على خلفية مزاعم تتعلق بقرضها العقاري.

ومن المقرر أن تنتهي ولاية باول في مايو 2026، على أن يعين ترامب قريبًا خليفته في رئاسة الاحتياطي الفيدرالي، ما أثار مزيدًا من المخاوف بشأن احتمال تعيين شخصية موالية لتنفيذ رغبات الرئيس.

وألمح موينهان إلى أنه غير قلق بشأن اختيار ترامب، إذ قال خلال المقابلة إن لدى الرئيس «مرشحين ممتازين»، وإن تعيين الخلف «حق أصيل له»، مضيفًا أن ترامب «سيعين شخصًا ما، وسنساعد ذلك المرشح

في الحصول على المعلومات اللازمة للنجاح».

وفي حين شدد موينهان على أهمية استقلالية الاحتياطي الفيدرالي، رأى في الوقت نفسه أن الدور المنسوب إلى البنك المركزي في الاقتصاد قد جرى تضخيمه. وقال موينهان: «هناك افتتان مفرط بالاحتياطي الفيدرالي»، معتبرًا أن الولايات المتحدة «بلد يقوده القطاع الخاص، وما يفعله الناس»، أكثر مما تقوده الحكومة الفيدرالية.

وأضاف: «فكرة أننا نعلق مصيرنا... على تحريك الاحتياطي الفيدرالي للفائدة بمقدار 25 نقطة أساس تبدو لي دليلًا على اختلال التوازن»، واصفًا الاحتياطي الفيدرالي بأنه «مُقرض الملاذ الأخير» الموجود «للاستقرار الأسواق والأسعار»، لكنه شدد على أن الأمريكيين «لا ينبغي أن يشعروا بوجوده أصلًا، بصراحة».

استقلال الاحتياطي الفيدرالي

ومن المرجح أن يتصاعد الجدل حول استقلالية الاحتياطي الفيدرالي مطلع عام 2026، بعدما قال ترامب إنه يعتزم الإعلان

مبكرًا العام المقبل عن مرشحه لخلافة باول.

ومن المقرر أن تستمع المحكمة العليا إلى المرافعات الشفوية في 21 يناير في قضية إقالة كوك، وهي قضية قد تمهد الطريق أمام ترامب لممارسة نفوذ إضافي على مجلس محافظي الاحتياطي الفيدرالي، الذي يتمتع عادة باستقلالية واسعة.

وتنظر المحكمة العليا كذلك في قضية منفصلة تتعلق بإقالة ترامب أعضاء في مجالس اتحادية لطالما تمتع أعضاؤها بالاستقلالية، إلا أن القضاة أشاروا إلى اعتقادهم بأن الاحتياطي الفيدرالي يخضع لمستوى أعلى من التدقيق.

وبيعني ذلك أنه من الممكن أن تسمح المحكمة لترامب بإقالة أعضاء في مجالس أخرى، لكنها تمنعه من إقالة كوك.

ومن المتوقع أن تصدر المحكمة حكمها بعد بضعة أشهر من جلسات المرافعة في يناير المقبل، أي قبل انتهاء ولايتها القضائية في أواخر يونيو 2026.

تهدئة الحرب التجارية الأمريكية خلال 2026

وتوقع موينهان، أن تشهد السياسة التجارية للولايات المتحدة توجهًا نحو التهدئة بدل التصعيد خلال العام المقبل، وذلك بعد عام 2025 الذي تسببت فيه الرسوم الجمركية باضطرابات واسعة في الاقتصاد الأمريكي.

في مقابلة تلفزيونية، قال موينهان إن البنك يرى مؤشرات واضحة على خفض وتيرة التوتر التجاري، مع استقرار متوسط الرسوم الجمركية عند نحو 15%، مع فرض نسب أعلى فقط على الدول التي لا تلتزم بزيادة مشترياتها من الولايات المتحدة.

وأوضح موينهان أن الانتقال من رسوم عامة بنسبة 10% إلى 15% على معظم الشركاء التجاريين لن يكون له تأثير كبير، معتبرا أن هذا التحول يمثل بداية لمرحلة خفض التصعيد.

وأضاف أن الشركات الصغيرة تضررت بشكل خاص من ارتفاع الرسوم والغموض في السياسات التجارية خلال الربع الثاني من العام الحالي، مؤكدًا أن القلق الأكبر حاليًا لا يتعلق بالرسوم بقدر ما يرتبط بنقص العمالة وعدم وضوح سياسات الهجرة.

3 أسهم نمو واعدة تقودك إلى الملايين على المدى الطويل

«وولمارت»: تحول استراتيجي نحو الإعلانات لتعزيز الربحية

نجحت «وولمارت» في ترسيخ مكانتها كأكبر شركة تجزئة في العالم، ولديها فرصة حقيقية لتجاوز تريليون دولار في القيمة السوقية في 2026. وحققت الشركة نموًا في الإيرادات بنسبة 8.5% على أساس سنوي في الربع الثالث من عامها المالي 2026. لكن نشاط الإعلانات يعالج أحد أكبر تحديات «وولمارت» وهو انخفاض هامش الربح، التي تدور عادة حول 3%. وقد حقق قطاع الإعلانات نموًا بنسبة 53% سنويًا، ما قد يُحدث فارقًا كبيرًا في الأرباح مستقبلاً. ورغم أن الإعلانات لا تزال تشكل جزءًا صغيرًا من أعمال الشركة، فإنها مرشحة للنمو. في الوقت نفسه، تواصل «وولمارت» زيادة حصتها السوقية وتوسيع نشاط التجارة الإلكترونية الذي ارتفع 27% سنويًا، مع الاستفادة من شبكة فروعها كمراكز توزيع توفر التكلفة والوقت. قلة من الشركات تستطيع منافسة «وولمارت» في الحجم والبنية التشغيلية، وهو ما يجعلها خيارًا جذابًا للمستثمرين الباحثين عن أسهم قادرة على صنع الثروة.

في الربع الثالث، بزيادة 8% سنويًا، ما يعني مزيدًا من الإعلانات والمبيعات مستقبلاً.

«إنترأكتيف بروكرز»: الاستفادة من نشاط المستثمرين

عندما ينشط المستثمرون في التداول ويستخدمون الهامش لزيادة استثماراتهم في الأسهم، تستفيد شركات الوساطة مثل «إنترأكتيف بروكرز» بشكل كبير. فقد ارتفع السهم بأكثر من 40% منذ بداية العام وتضاعفت قيمته أكثر من أربع مرات خلال خمس سنوات. وارتفعت إجمالي الإيرادات بأكثر من 20% على أساس سنوي في الربع الثالث، بدعم من نمو إيرادات العمولات والدخل من الفوائد. كما ارتفع عدد الحسابات بنسبة 32% سنويًا، ليصل إلى 4.13 مليون حساب جديد، مع نمو كبير في أحجام تداول الأسهم والخيارات. كما زادت قروض الهامش للعملاء بنسبة 39% سنويًا، ما يعكس تفاؤل المستثمرين بالأسواق، الأمر الذي قد يساعد الشركة على مواصلة التفوق على مؤشر «ستاندرد آند بورز 500».

الاستثمار في أسهم النمو عالية الجودة وبناء المراكز الاستثمارية تدريجيًا يمكن أن يحول المستثمر إلى مليونير. صحيح أن تحقيق هذا الهدف يستغرق وقتًا، لكن بعض المستثمرين يبحثون خارج مؤشر «ستاندرد آند بورز 500» لتعزيز العوائد. وفيما يلي بعض من أبرز الأسهم الواعدة التي يمكن أن تحقق عائدات جذابة على المدى الطويل:

«ميتا»: منصة إعلانية من الطراز الأول

تُعد «ميتا بلاتفورمز» ثاني أكبر شركة إعلانية في العالم بعد «جوجل»، لكنها تسجل معدلات نمو مالي أعلى من «ألفابت»، وهو ما يمنحها أفضلية للمستثمرين الجدد.

واصلت الإيرادات نموها القوي مع تسجيل زيادة 26% على أساس سنوي في الربع الثالث، كما أطلقت الشركة مؤخرًا نظارات مدعومة بالذكاء الاصطناعي، قد تتحول خلال السنوات المقبلة إلى مصدر دخل مهم يساهم في تنويع الإيرادات. ولا يزال نمو شبكات التواصل الاجتماعي قويًا، إذ سجلت الشركة 3.54 مليار مستخدم نشط يوميًا

الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



نستقبل الاخبار على البريد التالي: news@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

اقرأ عدد الاقتصادية اليومي عبر الحسابات التالية

الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com



